Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 3, 2026, Pages: 407-433
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Spatial Gap Between Educational Outputs and Labor Market Needs and Its Impact on Sustainable Development: An Economic Geography Study of Zliten Municipality

Asma Farhat Mohamed *
Department of Geography, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University, Libya
https://orcid.org/0009-0002-6711-8938

الفجوة المكانية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وأثرها في التنمية المستدامة: دراسة في الجغرافية الاقتصادية لبلدية زليتن

أسماء فرحات محمد *
قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، ليبيا

*Corresponding: asma.farhat@omu.edu.ly

Received: June 18، 2026	Accepted: July 25، 2026	Published: August 26، 2026

Abstract:
The alignment between educational outputs and labor market needs is a key determinant of efficient human capital utilization and sustainable development. This study addresses the spatial and functional mismatch between the distribution of educational institutions and their outputs and the actual employment opportunities and skill requirements of economic activities in Zliten Municipality. It aimed to analyze the spatial distribution of educational institutions and outputs, assess their alignment with local labor market needs, identify patterns of surplus and shortage, explain the determinants of mismatch, and evaluate its implications for local sustainable development. A descriptive–analytical approach was employed, supported by quantitative and spatial analysis using data from educational institutions, local education authorities, labor offices, and relevant municipal agencies. The findings revealed substantial spatial disparities in educational services and specializations and identified a multidimensional mismatch encompassing quantitative, skill-based, functional, and spatial dimensions. A total of 8,344 qualified job seekers were recorded, whereas only 4,599 were directed toward employment opportunities, representing approximately 55.11%. The findings further indicate that the mismatch cannot be attributed solely to the education system; it is also associated with the structure of the local economy, insufficient practical training, weak institutional coordination, and limited job-creation capacity. The study recommends developing an integrated spatial database, redirecting educational specializations toward labor demand, expanding technical and vocational education, strengthening education–industry partnerships, and integrating GIS into educational and workforce planning.

Keywords: Spatial mismatch; Educational outputs; Labor market; Economic geography; Sustainable development.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص
يمثل التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل أحد المحددات الرئيسة لكفاءة استثمار رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة. وانطلقت الدراسة من مشكلة تتمثل في وجود تفاوت مكاني ووظيفي بين توزيع المؤسسات التعليمية ومخرجاتها وبين فرص العمل والاحتياجات الفعلية للأنشطة الاقتصادية في بلدية زليتن. وهدفت إلى تحليل التوزيع المكاني للمؤسسات ومخرجاتها، وقياس درجة المواءمة مع سوق العمل، وتحديد أنماط الفائض والعجز، وتفسير عوامل عدم التوافق، وتقييم انعكاساتها على التنمية المحلية المستدامة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بالتحليل الكمي والمكاني، مستندة إلى بيانات المؤسسات التعليمية ومراقبة التعليم ومكتب العمل والجهات المحلية. وأظهرت النتائج تفاوتًا مكانيًا في توزيع الخدمات والتخصصات التعليمية، ووجود فجوة كمية ومهارية ووظيفية ومكانية بين العرض التعليمي والطلب الاقتصادي. كما بلغ عدد الباحثين عن العمل من ذوي المؤهلات 8,344 شخصًا، بينما تم توجيه 4,599 منهم إلى مواقع العمل، بما يعادل 55.11%. وأكدت النتائج أن المشكلة لا ترجع إلى التعليم وحده، بل تتصل أيضًا ببنية الاقتصاد المحلي وضعف التدريب والتنسيق المؤسسي وقدرة سوق العمل على خلق الوظائف. وأوصت الدراسة ببناء قاعدة بيانات مكانية متكاملة، وإعادة توجيه التخصصات، والتوسع في التعليم المهني والتقني، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الإنتاجية، واعتماد GIS في تخطيط التعليم والقوى العاملة.

الكلمات المفتاحية: الفجوة المكانية؛ مخرجات التعليم؛ سوق العمل؛ الجغرافية الاقتصادية؛ التنمية المستدامة.

1 المقدمة

يمثل التعليم أحد أهم الاستثمارات الاستراتيجية في رأس المال البشري، لأن أثره لا يتوقف عند اكتساب المعرفة، بل يمتد إلى تشكيل القدرات والمهارات التي يعتمد عليها الاقتصاد في رفع الإنتاجية وتحسين فرص التشغيل وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن ارتفاع أعداد المؤسسات التعليمية أو الخريجين لا يعني بالضرورة تحسن الأداء التنموي، ما لم تتوافق هذه المخرجات مع طبيعة الوظائف والمهارات التي يتطلبها سوق العمل. وتؤكد الأدبيات أن اتساع الفجوة بين التعليم والعمل يؤدي إلى سوء تخصيص رأس المال البشري، وانخفاض العائد من الاستثمار في التعليم، وارتفاع احتمالات البطالة أو العمل في وظائف لا تتناسب مع المؤهل أو التخصص (Salas-Velasco, 2021).

وتتخذ عدم المواءمة بين التعليم والعمل صورًا متعددة، فقد تكون رأسية عندما يعمل الفرد في وظيفة أدنى أو أعلى من مستواه التعليمي، أو أفقية عندما تكون الوظيفة بعيدة عن مجال تخصصه، كما قد تظهر في صورة فجوة مهارية عندما لا يمتلك الخريج المهارات الفنية أو التطبيقية أو الرقمية التي يحتاجها صاحب العمل. وتزداد حدة هذه المشكلة عندما يتوسع التعليم العالي كميًا دون أن يصاحبه نمو موازٍ في الوظائف الملائمة أو تغير في هيكل الاقتصاد. وقد أظهرت دراسات دولية أن احتمالات عدم المواءمة ترتبط بنوع التخصص وبنية سوق العمل وتوقيت الدخول إليه، وهو ما يجعل المشكلة أكثر تعقيدًا من مجرد قياس معدلات البطالة بين الخريجين (Ege & Erdil, 2023).

وفي السياق العربي، أظهرت الدراسات أن المشكلة ترتبط أيضًا بضعف التخطيط بين مؤسسات التعليم والقطاعات الاقتصادية، وعدم كفاية التدريب العملي، واستمرار التوسع في بعض التخصصات رغم محدودية الطلب عليها. وفي الجزائر، بينت فور ويحياوي (2020) أن التوسع الكمي في التعليم العالي لم يكن مصحوبًا بدرجة كافية من التوافق الكمي والنوعي مع احتياجات سوق العمل، وهو ما أدى إلى اختلال بين عرض المؤهلات والطلب على العمالة. وتكشف هذه النتيجة أن قضية المواءمة لا ترتبط بجودة التعليم وحدها، بل بمدى قدرة الاقتصاد على استيعاب المخرجات وبكيفية توجيه التخصصات وفق أولويات التنمية.

وتبدو هذه الإشكالية أكثر وضوحًا في الحالة الليبية، حيث تشير الدراسات الحديثة إلى وجود فجوة متكررة بين البرامج التعليمية والمهارات المطلوبة في سوق العمل. فقد توصلت أشحيمة (2022) إلى ضعف واضح في مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع احتياجات السوق الليبي، وربطت ذلك بقصور التدريب العملي، وضعف تحديث المناهج، وعدم كفاية المهارات التقنية والتطبيقية لدى بعض الخريجين. كما بينت الأدبيات

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الليبية أن هذه الفجوة لا تقتصر على التعليم الجامعي، بل تمتد إلى التعليم التقني والمهني، في ظل استمرار حاجة بعض القطاعات الإنتاجية إلى مهارات لا تتوافر بالقدر المطلوب محليًا. وهذا يعني أن المشكلة ترتبط أيضًا بتركيب الاقتصاد وبقدرة التعليم على الاستجابة له، وليس فقط بعدد الخريجين.
ومن منظور الجغرافية الاقتصادية، تكتسب هذه الفجوة بعدًا مكانيًا لا يقل أهمية عن بعدها التعليمي أو الوظيفي. فالمؤسسات التعليمية، والخريجون، والباحثون عن العمل، والأنشطة الاقتصادية، وفرص التشغيل لا تتوزع بالتساوي داخل المجال الجغرافي، ولذلك قد تظهر مناطق تنتج أعدادًا كبيرة من الخريجين دون أن تتوافر فيها فرص عمل مناسبة، في حين تعاني مناطق أو قطاعات أخرى من نقص في العمالة المؤهلة.
وتوضح دراسة المنقوش (2020) أن استخدام أدوات التحليل المكاني في دراسة الخدمات التعليمية يكشف أن التوافر العددي لا يضمن العدالة أو الكفاءة في التوزيع، وهو ما يفتح المجال أمام توسيع التحليل من مواقع المؤسسات التعليمية إلى العلاقة بين موقع إنتاج المهارات وموقع الطلب الاقتصادي عليها.
ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في بلدية زليتن؛ إذ توضح الدراسات المحلية وجود تباينات واضحة في توزيع المؤسسات والخدمات التعليمية بين الفروع الإدارية. فقد أظهر بن مسعود (2024) أن التعليم المتوسط في زليتن يتسم بتفاوتات مكانية في توزيعه وكفاءته، مستخدمًا مؤشرات مثل التوطن والمسافة المعيارية ونطاق التأثير وصلة الجوار، وهو ما يؤكد أن البنية التعليمية داخل البلدية ليست متجانسة جغرافيًا.
كما تشير الدراسة الحالية إلى أن توزيع الطلبة والخدمات التعليمية يختلف بين الفرع الشرقي والغربي وزليتن المدينة وأزدو وماجر، وأن هذا التباين يمتد إلى التعليم التقني والعالي .
وتزداد دلالة هذا التفاوت عند مقارنته بمؤشرات سوق العمل المحلي. فبيانات الدراسة تشير إلى وجود أعداد ملحوظة من الباحثين عن العمل، مع تحديات أكبر لدى بعض الفئات التعليمية، في الوقت الذي تستمر فيه بعض الأنشطة الاقتصادية في طلب مهارات فنية ومهنية متخصصة .وهذا التزامن بين فائض بعض المؤهلات ونقص بعض المهارات يلمح إلى وجود فجوة مزدوجة: وظيفية ومكانية؛ أي أن المشكلة لا تتمثل فقط في عدم ملاءمة التخصصات، بل أيضًا في عدم توافق توزيع رأس المال البشري مع توزيع الأنشطة وفرص التشغيل داخل البلدية. ومن ثم، فإن تحليل هذه الظاهرة يحتاج إلى الجمع بين مؤشرات التعليم وسوق العمل والتحليل الجغرافي بدل دراستها في مسارات منفصلة.
وانطلاقًا من ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل الفجوة المكانية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وأثرها في التنمية المستدامة في بلدية زليتن من منظور الجغرافية الاقتصادية. وهي تنطلق من فرضية أن درجة التوافق بين مكان إنتاج المؤهلات ونوعها وبين مكان تركز الأنشطة الاقتصادية وطبيعة الطلب على العمالة تؤثر مباشرة في كفاءة التشغيل واستثمار رأس المال البشري. وتتميز الدراسة بمحاولة دمج مسارين ظلّا منفصلين نسبيًا في الأدبيات :التحليل المكاني للخدمات التعليمية وتحليل المواءمة بين التعليم وسوق العمل، بهدف تحديد مناطق الفائض والعجز وعدم التوافق، وتفسير انعكاساتها على التنمية المحلية المستدامة. وهذا يتسق مع الفجوة البحثية التي حددتها الدراسة الحالية في غياب إطار محلي متكامل يربط بين توزيع المؤسسات التعليمية ومخرجاتها، والباحثين عن العمل، والأنشطة الاقتصادية، وفرص التشغيل داخل بلدية زليتن.

2 مشكلة الدراسة

على الرغم من التوسع الملحوظ في مؤسسات التعليم وتنوع مخرجاته في بلدية زليتن، فإن البيانات المتاحة تشير إلى وجود تفاوت مكاني بين توزيع الخدمات التعليمية ومخرجاتها من جهة، وبين فرص العمل والاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى. ويظهر هذا الاختلال في تركز بعض الخدمات التعليمية في نطاقات محددة، وارتفاع أعداد الباحثين عن العمل من حملة مؤهلات جامعية وتقنية، بالتوازي مع استمرار حاجة بعض الأنشطة الإنتاجية إلى مهارات فنية ومهنية لا يوفرها السوق المحلي بالكفاءة المطلوبة .ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في غياب فهم مكاني متكامل لمدى توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل داخل بلدية زليتن، وانعكاس هذا التوافق أو الاختلال على كفاءة استثمار رأس المال البشري وعلى مسار التنمية المحلية المستدامة. ويتطلب ذلك تجاوز التحليل الوصفي لأعداد المؤسسات والخريجين نحو تحليل جغرافي اقتصادي يكشف مواقع التركز والفجوة وأولويات التدخل التنموي .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بالتالي، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:
ما طبيعة الفجوة المكانية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في بلدية زليتن، وما أثرها في تحقيق التنمية المستدامة؟
وتنبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الخصائص المكانية لتوزيع المؤسسات التعليمية ومخرجاتها في بلدية زليتن؟
2. إلى أي مدى تتوافق المؤهلات والتخصصات التعليمية المتاحة مع احتياجات سوق العمل المحلي؟
3. ما حجم ونمط الفجوة المكانية بين توزيع مخرجات التعليم وتوزيع فرص العمل والأنشطة الاقتصادية؟
4. ما أبرز العوامل التعليمية والاقتصادية والمكانية المفسرة لعدم المواءمة بين العرض التعليمي والطلب على العمل؟
5. ما أثر الفجوة المكانية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في بلدية زليتن؟

4 فرضية الدراسة

تتوزع مخرجات التعليم وفرص العمل داخل بلدية زليتن بدرجات متفاوتة بين مناطقها، ويؤثر مدى التوافق المكاني والوظيفي بينهما في استيعاب القوى العاملة وتلبية احتياجات الأنشطة الاقتصادية، بما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة.

5 أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في إبراز دور الجغرافية الاقتصادية والتحليل المكاني في تشخيص العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في بلدية زليتن، والكشف عن أوجه التفاوت والاختلال في توزيع الموارد البشرية وفرص التشغيل. كما يسهم البحث في تحديد مدى توافق التخصصات والمؤهلات التعليمية مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية واحتياجاتها الفعلية، بما يوفر أساسًا علميًا لتوجيه سياسات التعليم والتدريب والتشغيل وفق الخصائص المكانية والاقتصادية للبلدية. وتبرز أهميته التطبيقية في دعم متخذي القرار بمؤشرات تساعد على تقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل، وتحسين استثمار رأس المال البشري، وتحقيق قدر أكبر من العدالة المكانية في توزيع الفرص، بما يعزز التنمية المحلية المستدامة في بلدية زليتن.

6 أهداف الدراسة

1 تحليل التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية ومخرجاتها بين النطاقات الجغرافية المختلفة في بلدية زليتن .
2 قياس درجة المواءمة بين المؤهلات والتخصصات التعليمية وبين احتياجات سوق العمل المحلي .
3 تحديد حجم وأنماط الفجوة المكانية بين مخرجات التعليم وفرص العمل والأنشطة الاقتصادية في البلدية .
4 تحليل العوامل المفسرة للاختلال بين العرض التعليمي والطلب على العمالة من منظور الجغرافية الاقتصادية .

تقييم انعكاسات الفجوة المكانية على التنمية المستدامة واقتراح أولويات تخطيطية تسهم في تحسين توجيه التعليم والتدريب وربطهما بالاحتياجات الفعلية للاقتصاد المحلي.

7 منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالأساليب الكمية والإحصائية، لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها في الكشف عن الفجوة المكانية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في بلدية زليتن. واستُخدم المنهج الوصفي في توصيف الخصائص الجغرافية والتعليمية والاقتصادية لمنطقة الدراسة، ورصد توزيع المؤسسات التعليمية ومخرجاتها والقوى العاملة والباحثين عن العمل، في حين

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

استُخدم المنهج الكمي والإحصائي في تنظيم البيانات وتصنيفها وتبويبها وتحويلها إلى مؤشرات وجداول وأشكال بيانية قابلة للمقارنة. كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المكاني لتفسير أنماط التوزيع والتباين بين الوحدات الجغرافية، وربط مواقع وتركيز المخرجات التعليمية بتوزيع الأنشطة الاقتصادية وفرص التشغيل، بما يسمح بتحديد مناطق التوافق والاختلال المكاني والوظيفي بين العرض التعليمي والطلب في سوق العمل. ويسهم التكامل بين هذه المناهج في الانتقال من مجرد وصف الظاهرة إلى تفسير أبعادها المكانية والاقتصادية وتقييم انعكاساتها على التنمية المحلية المستدامة، انطلاقًا من أهمية الجمع بين الأساليب الوصفية والكمية في الدراسات الجغرافية (الفرا، 1983، ص. 20).

8 مجالات البحث

تتحدد مجالات الدراسة الحالية في أربعة أبعاد مترابطة، بما ينسجم مع طبيعتها بوصفها دراسة في الجغرافية الاقتصادية تهدف إلى تحليل الفجوة المكانية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وعلاقتها بالتنمية المستدامة. وقد استفادت الدراسة في تحديد مجالاتها من التقسيم المكاني والزمني والبشري المستخدم في الدراسات الجغرافية المحلية لبلدية زليتن، مع إضافة المجال الموضوعي بما يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية .

- **المجال المكاني**: يشمل المجال المكاني بلدية زليتن بحدودها الإدارية باعتبارها الوحدة الجغرافية التي تجري داخلها عمليات الرصد والتحليل والمقارنة. ويركز البحث على دراسة التباين المكاني في توزيع المؤسسات التعليمية ومخرجاتها من جهة، وتوزيع الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل من جهة أخرى، بهدف تحديد مناطق التوافق أو الفجوة بين العرض التعليمي والطلب في سوق العمل. وتقع بلدية زليتن في شمال غرب ليبيا، ويحدها البحر المتوسط شمالًا، ومصراتة شرقًا، وبني وليد جنوبًا، وبلديات الخمس ومسلاتة وترهونة غربًا، وتبلغ مساحتها نحو 2580.57كم^2 .
- **المجال الزمني**: يرتبط المجال الزمني بالفترة التي تغطيها أحدث البيانات المتاحة عند تنفيذ الدراسة والمتعلقة بالمؤسسات التعليمية والخريجين والباحثين عن العمل والقوى العاملة والأنشطة الاقتصادية في بلدية زليتن. ويُراعى عند التحليل تتبع التغيرات الزمنية في هذه المؤشرات كلما توافرت سلسلة بيانات مناسبة، بما يسمح برصد اتجاهات نمو مخرجات التعليم ومقارنتها بالتغير في الطلب على العمالة والمهارات داخل الاقتصاد المحلي.
- **المجال البشري**: يشمل المجال البشري الفئات التي تمثل طرفي العلاقة بين العرض التعليمي والطلب في سوق العمل، وفي مقدمتها الخريجون والباحثون عن العمل والقوى العاملة، إلى جانب أصحاب الأعمال وممثلي القطاعات الاقتصادية والمسؤولين في المؤسسات التعليمية والجهات المعنية بالتشغيل والتخطيط والتنمية المحلية. ويساعد تناول هذه الفئات على التعرف إلى طبيعة المؤهلات والمهارات المتاحة ومدى استجابتها للاحتياجات الفعلية للأنشطة الاقتصادية في البلدية.
- **المجال الموضوعي**: ينحصر المجال الموضوعي للدراسة في تحليل الفجوة المكانية والوظيفية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وأثرها في التنمية المستدامة في بلدية زليتن .ويشمل ذلك دراسة توزيع المؤسسات والتخصصات والمخرجات التعليمية، وتحليل بنية سوق العمل والأنشطة الاقتصادية وفرص التشغيل، وقياس درجة المواءمة بين التخصصات والمهارات المتاحة والاحتياجات الوظيفية. كما يهتم البحث بالكشف عن مناطق الفائض والعجز وعدم التوافق المكاني والمهاري، وتفسير العوامل الجغرافية والاقتصادية المرتبطة بها، وصولًا إلى تقييم انعكاس هذه الفجوة على التشغيل وكفاءة استثمار رأس المال البشري والتنمية المحلية المستدامة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خريط 1. الموقع الجغرافي والفلكي لبلدية زليتن

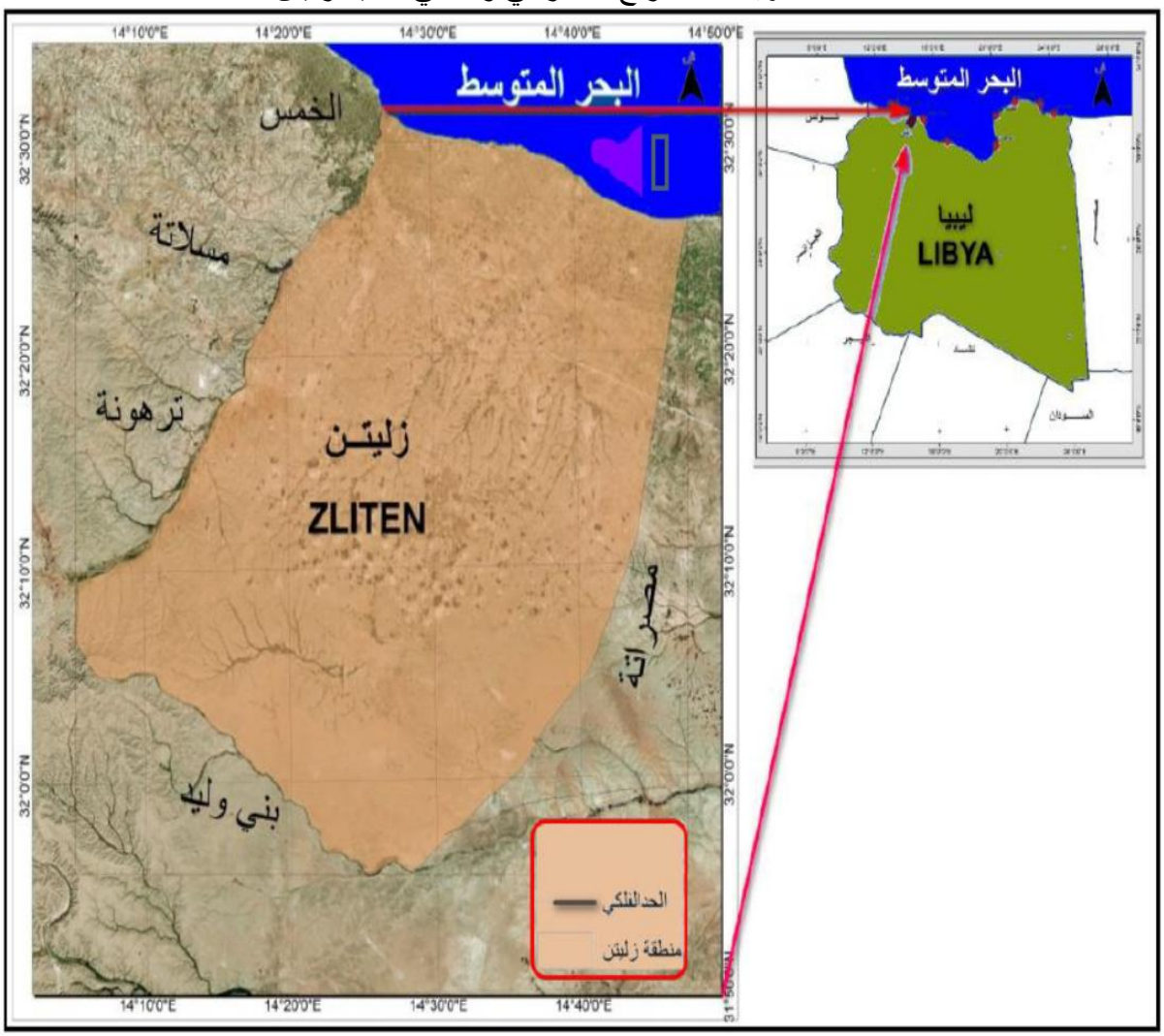

المصدر: التعليم المتوسط بمنطقة زليتن: دراسة جغرافية، عبد الحمن بن مسعود، رسالة ماجستير، 2024.

9 الدراسات السابقة

تكشف مراجعة الأدبيات ذات الصلة بموضوع الفجوة المكانية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل عن مسارين رئيسيين في البحث؛ الأول ركز على التوزيع المكاني للخدمات والمؤسسات التعليمية وعدالتها الجغرافية، بينما تناول الثاني درجة المواءمة الكمية والنوعية والمهارية بين التعليم وسوق العمل. وتنبع أهمية الدراسة الحالية من محاولة دمج هذين المسارين في منظور واحد للجغرافية الاقتصادية، وهو ما يتفق مع مشكلة الدراسة الحالية التي لا تنظر إلى الفجوة باعتبارها تعليمية فقط، وإنما بوصفها اختلالًا مكانيًا ووظيفيًا يؤثر في استثمار رأس المال البشري والتنمية المحلية المستدامة في زليتن .

تناولت دراسة المنقوش (2020) التوزيع المكاني لمدارس التعليم الثانوي في مدينة مصراتة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والمسح الميداني وGPS، واعتمدت مؤشرات المركز المتوسط والمسافة المعيارية واتجاه التوزيع وصلة الجوار. وأظهرت أن التوزيع اتسم بدرجة من العشوائية وعدم العدالة مقارنة بتوزيع السكان والمساحة. وتفيد هذه الدراسة في تأسيس الجانب المنهجي المكاني للبحث الحالي؛ إلا أنها عالجت مواقع الخدمات التعليمية دون الانتقال إلى تحليل مواقع مخرجات التعليم ومدى توافقها مع فرص العمل والأنشطة الاقتصادية .

وفي الجزائر، بحثت فور ويحياوي (2020) مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، وخلصتا إلى أن التوسع الكمي السريع وغير المخطط في التعليم العالي صاحبه انخفاض في التوافق

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الكمي والنوعي مع الطلب على العمالة، بالإضافة إلى اختلال آليات العرض والطلب على اليد العاملة المؤهلة. وتلتقي هذه النتيجة مع الدراسة الحالية في تفسير الفجوة باعتبارها نتيجة لعدم التوازن بين إنتاج المؤهلات والطلب الاقتصادي، لكنها بقيت عند المستوى الوطني ولم تتناول التفاوت الجغرافي داخل الوحدات المحلية .

وركزت عتيبة (2021) على المهارات الناعمة باعتبارها أحد المداخل الأساسية لتقليص الفجوة بين مخرجات الجامعات وسوق العمل. وبينت أن نجاح الخريج لم يعد مرتبطًا بالمعرفة التخصصية فقط، بل بمجموعة من مهارات التواصل والعمل الجماعي والتخطيط والمرونة والتفكير النقدي والتفاوض. وتمثل هذه الدراسة إضافة مهمة عند تفسير الفجوة الوظيفية، إلا أنها لم تدمج هذا البعد المهاري مع الاختلافات المكانية في توزيع الخريجين وفرص التشغيل .

وقدمت قاسم (2021) قراءة نقدية مختلفة للخطاب التقليدي الذي يحمل المؤسسات التعليمية مسؤولية البطالة وعدم المواءمة في مصر. وأكدت الدراسة أن اختلال سوق العمل قد يرتبط كذلك بضعف قدرة الاقتصاد على خلق وظائف كافية وجيدة، وليس فقط بضعف جودة المخرجات التعليمية. وتمثل هذه الرؤية أهمية نقدية للدراسة الحالية؛ إذ تمنع اختزال مشكلة زليتن في النظام التعليمي وحده، وتدفع إلى تحليل بنية الاقتصاد المحلي وتوزيع الأنشطة وفرص العمل بالتوازي مع تحليل مخرجات التعليم .

أما القرعاوي (2022) فقد درست متطلبات سوق العمل السعودي في ضوء تحديات التعليم العالي ورؤية 2030، من خلال تحليل وثائقي ومقارنة بالتجربة اليابانية. وأكدت ضرورة ربط التخطيط للتخصصات والبرامج التعليمية بالاحتياجات الاقتصادية المستقبلية وليس بالطلب الاجتماعي على التعليم وحده. غير أن الدراسة اتخذت مستوى تخطيطيًا وطنيًا عامًا، بينما تستهدف الدراسة الحالية نقل التحليل إلى مستوى البلدية والوحدات المكانية الداخلية .

وفي السياق الليبي، توصلت أشحيمة (2022) إلى ضعف واضح في المواءمة بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وأرجعت ذلك إلى ضعف تحديث المناهج، وقصور التدريب والممارسة العملية، وعدم امتلاك نسبة من الخريجين للمهارات التقنية والعملية المطلوبة، إلى جانب عدم ارتباط كثير من الوظائف بالتخصصات الجامعية. ويعزز ذلك فرضية الدراسة الحالية بوجود فجوة وظيفية بين المؤهل والطلب، إلا أن دراسة أشحيمة تناولت ليبيا في إطار عام ولم تكشف كيف يتباين الاختلال مكانيًا بين المناطق والأنشطة الاقتصادية المحلية .

ومن منظور الجغرافية التعليمية، تناولت بوحليقة (2023) التوزيع المكاني للمدارس الثانوية بمدينة طبرق، مستخدمة نظم المعلومات الجغرافية والمؤشرات الكمية، وأظهرت أن نمط التوزيع كان عشوائيًا وأن قدرة بعض المدارس على تغطية الاحتياجات السكانية لم تكن كافية. وتؤكد الدراسة أن التوافر العددي للمؤسسات لا يعني بالضرورة عدالة التوزيع أو كفاءته المكانية، وهي فكرة جوهرية في الدراسة الحالية، إلا أن البحث الحالي يتجاوزها من تحليل مكان المؤسسة التعليمية إلى مكان المخرجات ومكان فرص العمل .

وحددت بوجلال (2023) المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل في ليبيا من خلال دراسة المعهد العالي لمهن البناء والتشييد في بنغازي. وأظهرت النتائج ضعف الربط بين مؤسسات التعليم التقني ومؤسسات الإنتاج، وقصور الساعات العملية، وعدم ملاءمة بعض التخصصات لاحتياجات السوق، إلى جانب غياب المتابعة المنظمة للخريجين. وتوفر هذه النتائج دعمًا مباشرًا للدراسة الحالية في التأكيد على أهمية التعليم التقني، لكنها عالجت مؤسسة واحدة ولم تربط الاختلال بالتركيب المكاني للأنشطة الاقتصادية .

وتكتسب دراسة بن مسعود (2024) أهمية خاصة لأنها أجريت في منطقة زليتن نفسها، وتناولت التعليم المتوسط من منظور جغرافي، مع الاستعانة بمؤشرات التوطن والمسافة المعيارية ونطاق التأثير وصلة الجوار لتقييم كفاءة توزيع المؤسسات التعليمية. وقد أبرزت ضرورة تحسين التوزيع بما يخدم الاحتياجات التنموية المستقبلية. وتمثل الدراسة نقطة انطلاق مكانية مهمة للبحث الحالي، غير أنها ركزت على كفاءة توزيع الخدمات التعليمية، بينما تنتقل الدراسة الحالية إلى مرحلة لاحقة تتمثل في تحليل المخرجات التعليمية بعد إنتاجها ومدى ارتباطها المكاني والوظيفي بسوق العمل .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أما النويصري (2024) فقد حللت مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل من خلال دراسة جامعة طرابلس خلال الفترة 2017–2022، واعتمدت عينة من الطلبة والخريجين والموظفين حديثي التخرج. وبينت النتائج أن مستوى الملاءمة كان ضعيفًا، وهو ما يؤكد استمرار الفجوة حتى لدى الخريجين المنتقلين حديثًا إلى سوق العمل. ومع ذلك، فإن استخدام مستوى المدينة أو الجامعة كوحدة تحليل لم يسمح بالكشف عن الأنماط المكانية الدقيقة لتوزيع فرص العمل والمخرجات .

وناقشت أميمن (2024) إشكالية غياب المواءمة بين التعليم العالي وسوق العمل الليبي من منظور نقدي، وربطتها بسيادة التعليم النظري، وجمود المناهج، وضعف التدريب، والزيادة الكبيرة في خريجي بعض العلوم النظرية مقابل نقص بعض التخصصات الهندسية والطبية والتقنية. وهذه النتيجة ذات صلة مباشرة بالدراسة الحالية، لأنها تشير إلى وجود فائض وعجز نوعي داخل بنية المخرجات؛ إلا أن الدراسة لم تحدد أين تتجمع هذه الفوائض أو أين يظهر العجز مكانيًا .

وفي دراسة أكثر ارتباطًا بالتحليل الجغرافي، توصلت الداهية وعثمان (2025) إلى أن توزيع المدارس الثانوية في طبرق لم يحقق بصورة كاملة متطلبات العدالة المكانية والمعايير التخطيطية، رغم أهمية الخدمة التعليمية في الهيكل الحضري. وتعزز هذه النتيجة ضرورة استخدام التحليل المكاني عند تقييم التعليم بدل الاعتماد على الإجماليات الإحصائية وحدها. إلا أن الدراسة، مثل عدد من البحوث الجغرافية المحلية، انتهت عند تقييم المؤسسة التعليمية ولم تربط نمط توزيعها بالمصير الوظيفي لمخرجاتها .

وربطت مسعود وأبوقصة (2025) مخرجات التعليم العالي بسوق العمل الليبي في إطار التنمية المستدامة، وأظهرت دراستهما أن المواءمة بين المناهج ومتطلبات السوق ما تزال محدودة، وأن تطوير المهارات الفنية وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية يمثلان مدخلًا ضروريًا لتحسين قابلية التوظيف ودعم التنمية المستدامة. وتتميز هذه الدراسة بإدخال البعد التنموي الذي تتبناه الدراسة الحالية، لكنها لم تتناول العدالة المكانية أو الاختلاف بين المناطق في الوصول إلى فرص العمل .

وقدمت التير وبن مسعود (2026) تحليلًا مكانيًا حديثًا للتوزيع الجغرافي لرياض الأطفال في بلدية زليتن باستخدام GPS وGIS، وتوصلت إلى اختلافات واضحة بين توزيع القطاعين العام والخاص، وإلى تركز جزء من الخدمات في النطاق الحضري، مع ظهور أنماط من التشتت وعدم التوافق الكامل مع التوزيع السكاني والمساحي. وتعتبر هذه الدراسة من أقرب الأدبيات المحلية للبحث الحالي من ناحية المجال الجغرافي والمنهج المكاني؛ إلا أن موضوعها بقي في نطاق جغرافية الخدمات التعليمية ولم يمتد إلى جغرافية العمل والتشغيل .

أما حميدة والطوير (2026) فقد تناولا بصورة مباشرة فجوة المهارات بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، وأكدا ضرورة تحديث المناهج، وإدراج التدريب الميداني، وإنشاء آليات منتظمة لمتابعة الخريجين. وتمثل الدراسة دعمًا حديثًا لوجود فجوة مهارية في ليبيا، لكنها تركز على مضمون المهارات ولا تتعامل مع المسافة والتوزيع المكاني للعرض والطلب على تلك المهارات .

وتوصلت أندير وبن حليم) 2026 (في دراسة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس إلى مستوى متوسط من المواءمة بين المخرجات واحتياجات السوق، مع استمرار الحاجة إلى تطوير التدريب الميداني والمهارات الرقمية ومراجعة البرامج الأكاديمية بصورة دورية. وتتميز الدراسة بأنها تحول المواءمة إلى أبعاد قابلة للقياس تشمل المناهج والمهارات والتدريب ومتطلبات الوظائف، إلا أن تحليلها ظل مؤسسيًا ولم يدرج المكان بوصفه متغيرًا مفسرًا للمطابقة أو عدم المطابقة .

وعلى المستوى الدولي، ميز Salas-Velasco (2021) بين عدم المواءمة الرأسية وعدم المواءمة الأفقية لدى خريجي الجامعات في إسبانيا، وبين أن التخصص الدراسي يؤثر بدرجة واضحة في احتمالية الحصول على وظيفة متوافقة مع المؤهل. وتوفر هذه الدراسة أساسًا مهمًا للدراسة الحالية لعدم التعامل مع الفجوة بوصفها بطالة فقط؛ فقد يكون الخريج موظفًا لكنه يعمل في مجال غير مرتبط بتخصصه أو في وظيفة أقل من مستوى تأهيله .

ومن زاوية اقتصادية أكثر عمقًا، بينت Cervantes and Cooper (2022) أن عدم المواءمة التعليمية لا يؤثر في الفرد فقط وإنما يرتبط بخسائر في تخصيص الموارد والإنتاج الاقتصادي، وأن التدريب يمكن

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أن يساعد في معالجة بعض أشكال عدم المواءمة عبر دورة الحياة المهنية. وتدعم هذه النتيجة إدراج أثر الفجوة في التنمية المستدامة وكفاءة استثمار رأس المال البشري ضمن الدراسة الحالية .

وفي سياق شمال أفريقيا، استخدمت Draissi and Rong (2023) بيانات STEP لتحليل عدم المواءمة التعليمية والمهارية في المغرب، ووجدت أن نسبة كبيرة من العاملين تقع ضمن حالات عدم المواءمة، مع أهمية واضحة للعلاقة بين المهارات المعرفية والمهارات المطلوبة في الوظائف. وتزداد أهمية هذه الدراسة لقرب السياق الاقتصادي والاجتماعي المغربي نسبيًا من بلدان شمال أفريقيا، غير أن تركيزها بقي على خصائص الأفراد والمهارات أكثر من البعد الجغرافي الداخلي للفجوة .

وأخيرًا، قدم Ege and Erdil (2023) تحليلًا متقدمًا للسوق التركي جمع بين عدم المواءمة الرأسية وعدم توافق مجال الدراسة مع الوظيفة، وأظهرا أن التوسع في أعداد خريجي الجامعات مع محدودية الوظائف المناسبة يزيد احتمالية عدم المواءمة، خصوصًا لدى الخريجين الجدد. وتفيد هذه الدراسة في بناء تصور متعدد الأبعاد للفجوة الحالية، إلا أنها، شأنها شأن غالبية الدراسات الدولية، تتعامل مع خصائص سوق العمل والأفراد دون تحليل تفصيلي للارتباط بين موقع إنتاج الخريجين وموقع الطلب الاقتصادي عليهم .

القراءة النقدية للدراسات السابقة

تكشف المقارنة بين هذه الدراسات عن اتفاق واسع حول أن مشكلة مخرجات التعليم وسوق العمل تتجاوز مجرد ارتفاع معدلات البطالة؛ فهي تشمل ضعف التوافق بين التخصص والوظيفة، ونقص المهارات التقنية والناعمة، وعدم كفاية التدريب، واختلال التركيب الكمي للتخصصات، وضعف العلاقة بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الإنتاجية. كما تتفق الأدبيات الليبية الحديثة بصورة خاصة على أن التوسع في التعليم الجامعي لم يصاحبه دائمًا نمو موازٍ في فرص العمل المناسبة أو في التعليم التقني والمهني، وهو ما ساهم في وجود فائض من بعض المؤهلات ونقص في مهارات تحتاج إليها الأنشطة الإنتاجية .

لكن هناك انقسام منهجي واضح في الأدبيات؛ فدراسات الجغرافيا التعليمية استخدمت GIS والمؤشرات المكانية بكفاءة للكشف عن التركز وعدم العدالة ونطاقات الخدمة، لكنها توقفت غالبًا عند مواقع المدارس والمؤسسات التعليمية .وفي المقابل، درست أدبيات المواءمة وسوق العمل المناهج والمهارات والتدريب والبطالة والتخصصات، لكنها تعاملت مع المكان غالبًا كخلفية للدراسة وليس كمتغير تحليلي. وهذا الانفصال بين المسارين هو تحديدًا ما يجعل تحليل حالة زليتن من منظور الجغرافية الاقتصادية ذا قيمة إضافية .

الفجوة البحثية

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في ليبيا، والدراسات التي بحثت من ناحية أخرى ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، فإن الأدبيات التي تمت مراجعتها لم تقدم — في حدود المصادر التي أمكن التحقق منها — إطارًا محليًا متكاملًا يربط في بلدية زليتن بين :التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية ومخرجاتها، توزيع المؤهلات والتخصصات، توزيع الباحثين عن العمل، مواقع الأنشطة الاقتصادية وفرص التشغيل، ثم أثر الاختلال بين هذه المكونات في التنمية المحلية المستدامة.

فالدراسات المحلية في زليتن ركزت على توزيع الخدمات التعليمية وكفاءتها، بينما تعاملت دراسات سوق العمل الليبي مع عدم المواءمة على المستوى المؤسسي أو الوطني دون تحويلها إلى خريطة للفائض والعجز والتوافق المكاني والوظيفي .وهذه الفجوة تتفق بصورة مباشرة مع المشكلة التي صاغتها الدراسة الحالية حول غياب فهم مكاني متكامل للعلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل داخل البلدية .

الإسهام العلمي للدراسة الحالية

تتمثل الإضافة العلمية للدراسة الحالية في نقل موضوع المواءمة بين التعليم وسوق العمل من إطار تعليمي أو إداري تقليدي إلى إطار جغرافي اقتصادي مكاني، بحيث لا يقتصر السؤال على ما إذا كانت مؤهلات الخريجين مناسبة للوظائف، بل يمتد إلى تحديد أين تنتج هذه المؤهلات؟ وأين تتركز القوى

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العاملة والباحثون عن العمل؟ وأين توجد الأنشطة والفرص الاقتصادية؟ وإلى أي مدى تتطابق هذه التوزيعات مكانيًا ووظيفيًا؟ .كما تسعى الدراسة إلى التمييز بين الفجوة الكمية، والفجوة المهارية/الوظيفية، والفجوة المكانية، وربطها بالتشغيل وكفاءة استثمار رأس المال البشري والتنمية المستدامة. ومن ثم، يُتوقع أن تقدم الدراسة أساسًا لبناء مؤشرات وخرائط لمناطق التوافق والفائض والعجز يمكن أن تدعم توجيه البرامج التعليمية والتدريبية وتخطيط القوى العاملة والاستثمارات المحلية في بلدية زليتن. وهذا ينسجم مع أهداف الدراسة الحالية التي تجمع بين تحليل التوزيع المكاني، وقياس المواءمة، وتحديد حجم الفجوة، وتفسيرها، ثم تقييم انعكاساتها التنموية .

10 النتائج

تُعد العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في بلدية زليتن من الموضوعات الحيوية التي تكشف مدى كفاءة استثمار البلدية لمواردها البشرية في دعم التنمية الاقتصادية والمحلية المستدامة. فالقيمة الحقيقية للتعليم لا تقاس فقط بعدد المؤسسات التعليمية أو أعداد الطلبة والخريجين، بل بمدى قدرة هذه المخرجات على الاندماج في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتلبية احتياجات قطاعات مثل التعليم، والصناعة، والزراعة، والخدمات، بما يعزز الإنتاجية ويحد من البطالة وسوء استخدام رأس المال البشري. وتتميز بلدية زليتن بتنوع في أنشطتها الاقتصادية، غير أن هذا التنوع لا يقابله بالضرورة توزيع متوازن للتخصصات والمهارات المتاحة. وتشير الدراسة إلى وجود ثقل واضح للقطاعات الحكومية والتعليمية في استيعاب القوى العاملة، في مقابل تزايد الحاجة إلى عمالة فنية ومهنية في بعض الأنشطة الإنتاجية، إلى جانب استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة في عدد من المجالات. ويثير ذلك تساؤلات جوهرية حول مدى توافق المؤهلات والتخصصات والمهارات التي تنتجها المؤسسات التعليمية محليًا مع طبيعة الطلب الفعلي في سوق العمل .

ومن ثم، فإن دراسة هذه العلاقة لا ينبغي أن تقتصر على المقارنة العددية بين الخريجين والوظائف، بل تتطلب تحليلًا مكانيًا ووظيفيًا يوضح أين تتركز مخرجات التعليم، وأين تتوزع فرص العمل والأنشطة الاقتصادية، وما إذا كانت هناك مناطق أو تخصصات تعاني فائضًا أو عجزًا أو ضعفًا في المواءمة. وتنبع أهمية هذا التحليل من قدرته على الكشف عن أوجه الاختلال التي قد لا تظهر في المؤشرات الإجمالية، وتفسير انعكاساتها على التشغيل وكفاءة استثمار الموارد البشرية.

وعليه، تتطلب الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في بلدية زليتن دراسة متكاملة من منظور الجغرافية الاقتصادية، بهدف فهم أسبابها وأبعادها المكانية، وتحديد آثارها في التنمية المستدامة، وصولًا إلى دعم سياسات أكثر فاعلية في توجيه التعليم والتدريب والتشغيل وتحقيق قدر أكبر من التوازن بين العرض التعليمي والطلب الاقتصادي على القوى العاملة.

1.10 التوزيع الديموغرافي والجغرافي لقطاع التعليم

أحد أهم وسائل ازدهار المجتمع و تقدمه في كافة نواحي الحياة، وهو أحد القطاعات المهمة لأي مجتمع، وذلك لأن تأثيرات التعليم تنعكس على الموارد البشرية، حيث أن الاستمرار في الحرص على جودة التعليم يزيد في إتاحة فرص العمل أمام الأفراد، والذي يلعب دوراً في رفع مستوى معيشتهم ولقد زاد الاهتمام بالاستثمار البشري في مجال التعليم، مما جعل بعض الخبراء ينظرون للإنسان ذو الخبرات والمواهب العلمية كما لو كان لديه ثروة كبيرة ويكون في مصافي الموارد النادرة، والتي يجب الحفاظ عليها، ويزداد الطلب عليه بزيادة خبرته ومواهبه (إبراهيم، 2002).

وتعد مؤسسات التعليم في العديد من دول العالم مشاريع تنموية، ويتمثل دورها التنموي في توفير فرص التعليم والتدريب ونقل الأفكار والابتكارات الحديثة؛ فضلاً عن تقديم الخبرات في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية (الزليتني، 2012).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خريطة (2): الموقع الجغرافي والحدود الإدارية لبلدية زليتن

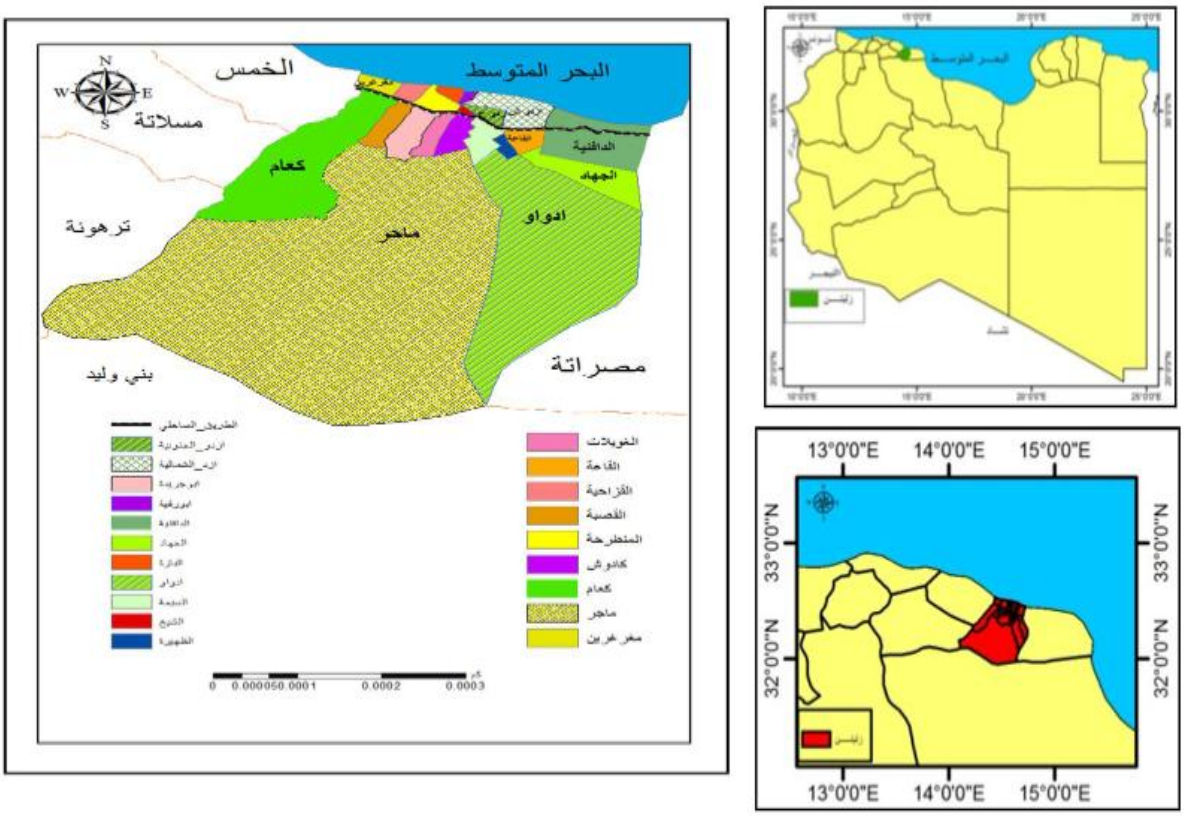

المصدر: مكتب تخطيط البلدية زليتن

كما يتفق العديد من المختصين على أن نجاح خطط التنمية وتحقيق أهدافها يتطلب زيادة الكفاءات كماً ونوعاً. الجدول رقم (1) يبين إحصائيات عدد طلبة مدارس التعليم الأساسي والثانوي تبعاً لكل مكتب خدمات تعليمية:

جدول (1): إحصائيات عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي تبعاً لمكاتب الخدمات التعليمية

	الفرع الغربي	الفرع الشرقي	زليتن المدينة	أزدو	ماجر
التعليم الثانوي	7	7	11	5	3
التعليم الأساسي	29	32	28	19	16

المصدر: مراقبة تعليم زليتن، 2023، إحصائيات غير منشورة لعدد المدارس التعليم الأساسي والثانوي تبعاً لمكاتب الخدمات التعليمية.

يلاحظ من التحليل أن الفرع الشرقي توجد به أكثر مدارس التعليم الأساسي والتي بلغت 32 مدرسة يليها الفرع الغربي بواقع 29 مدرسة، ثم جاءت منطقة زليتن المركز في المرتبة الثالثة بواقع 28 مدرسة؛ في حين أن منطقة أزدو والتي جاءت في المرتبة الخامسة من حيث تعداد الطلاب فيوجد بها 19 مدرسة؛ أما منطقة ماجر فيوجد بها أقل المدارس تعداداً بواقع 16 مدرسة. وبالنسبة للتعليم الثانوي؛ فكان أكثر المدارس متركزاً في زليتن المدينة بواقع 11 مدرسة يليها مكتب الخدمات التعليمية زليتن المدينة. في حين أن مدارس التعليم الثانوي في منطقة ازدو 5 مدارس يليها ماجر 3 مدارس فقد بلغت (3) مدارس أي بنسبة (14%) فقط.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والشكل التالي رقم (1) يوضح إحصائية طلبة مدارس التعليم الأساسي والثانوي تبعاً لمكاتب الخدمات التعليمية بالبلدية.

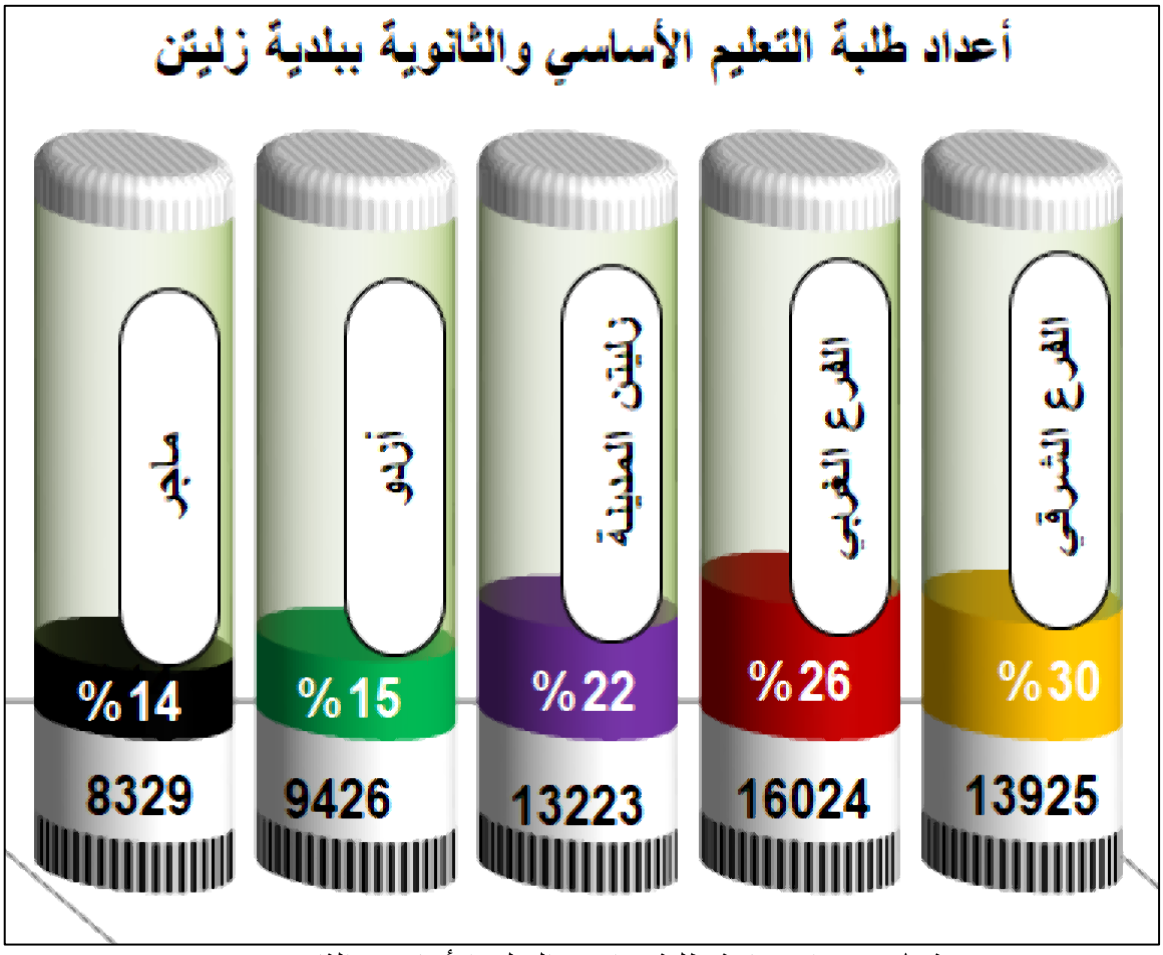

شكل (1): إحصائية طلبة مدارس التعليم الأساسي والثانوي

المصدر" إعداد الباحثة من واقع الجدول رقم (1)

تشير نتائج التحليل أن الفرع الشرقي يدرس فيه أكبر عدد من الطلبة الدراسين من مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي (16, 024) طالب وطالبة أي بواقع (26%)، في حين جاء الفرع الغربي في المرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب الدراسين (ذكوراً وإناثاً) بنسبة (23%) البالغ عددهم (13,925). أما أقل نسبة كانت (14%) للطلبة الدارسين بمنطقة أزدو والبالغ عددهم (8,329) طالب وطالبة. والجدول رقم (2) يوضح إحصائية أعداد الطلبة لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي حسب مكاتب الخدمات التعليمية.

جدول (2): إحصائية أعداد الطلبة لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي حسب مكاتب الخدمات التعليمية

	الفرع الغربي	الفرع الشرقي	زليتن المدينة	أزدو	ماجر	المجموع
التعليم الثانوي	8115	10212	5810	5612	5217	**34966**
التعليم الأساسي	5812	5812	7413	3814	3112	**25963**
المجموع	**13927**	**16024**	**13223**	**9426**	**8329**	**60929**

المصدر: مراقبة تعليم زليتن، 2023، إحصائيات غير منشورة لعدد المدارس التعليم الأساسي والثانوي تبعاً لمكاتب الخدمات التعليمية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يعكس الجدول "إحصائية أعداد الطلبة لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي حسب مكاتب الخدمات التعليمية " توزيع أعداد الطلبة في المناطق المختلفة من مدينة زليتن والمناطق المحيطة بها، وفقاً لمكاتب الخدمات التعليمية. يظهر الجدول تقسيم الأعداد بين مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي في خمسة فروع رئيسية هي : الفرع الغربي، الفرع الشرقي، زليتن المدينة، أزدو، وماجر.

عند جمع الطلاب في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، يبلغ إجمالي عدد الطلاب في جميع الفروع 60929 طالباً .هذا العدد يعكس حجم كبير من الطلاب موزعين بين الفروع الخمسة، مع تركز أكبر في الفرع الشرقي (إجمالي 16024طالباً وطالبة)، يليه الفرع الغربي بواقع، بينما تسجل مناطق زليتن المدينة وأزدو وماجر أعداداً أقل نسبياً.

ولتفسير ذلك يتضح الآتي:

1. **التوزيع الجغرافي للطلاب:** من الواضح أن التوزيع الجغرافي للطلاب يعكس تفاوتاً بين المناطق. الفروع الشرقية والغربية تسجل أعداداً كبيرة من الطلاب، مما يشير إلى تركز أكبر للسكان في هذه المناطق أو ربما توفر خدمات تعليمية أكثر أو أكبر عدد من المدارس.
2. **الفجوة بين التعليم الأساسي والثانوي:** نلاحظ أن هناك تراجعاً في عدد الطلاب بين التعليم الأساسي والثانوي في بعض المناطق مثل **زليتن المدينة،** حيث يبلغ الفارق حوالي 1600طالب. هذا قد يشير إلى تسرب مدرسي أو انتقال بعض الطلاب إلى مناطق أخرى لاستكمال تعليمهم الثانوي.
3. **توزيع الطلاب حسب الفروع:** الفرع الشرقي يتصدر في أعداد الطلاب خاصة في مرحلة التعليم الثانوي، مما قد يعكس إمكانيات تعليمية أو عدد مدارس أكبر، بينما الفروع الأخرى، مثل ماجر وأزدو، تسجل أعدادا أقل نسبياً.
4. **التخطيط التعليمي:** هذه البيانات يمكن أن تكون مرجعاً مهماً للجهات التعليمية لتقييم الحاجة إلى توسعة المدارس أو فتح مدارس جديدة في المناطق ذات الكثافة العالية مثل الفرع الشرقي، ولتقديم دعم إضافي في المناطق التي تعاني من نقص في عدد الطلاب أو خدمات تعليمية.

2.10 | تطور النظام التعليمي في بلدية زليتن:

فيما يلي عرض لأهم مراحل تطور النظام التعليمي في بلدية زليتن.

1- مرحلة التعليم الأساسي:

تعد هذه المرحلة من مراحل التعليم الأساسي وتشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية، نتيجة لأهمية هذه المرحلة في توفير الحد الأدنى من تعليم المواطنين من ناحية ونتيجة للتطور المستمر في أساليب الإنتاج من ناحية أخرى، لذا اعتبرت المرحلتان إجباريتان لكل الأفراد الذين بلغوا سن السادسة من العمر وهي سن الدخول إلى المدرسة وحتى نهاية الصف التاسع لكلا الجنسين الذكور والإناث، وتجدر الإشارة هنا إلى مرحلة التعليم الأساسي أنها تهيئ الطلاب للدخول إلى مرحلة التعليم المتوسط، كما تهيئ الطالب على أن يكون قادراً على التعليم في كافة مجالات الحياة العلمية، وبذلك تعتبر القاعدة الأساسية والعريضة لنجاح مراحل التعليم اللاحقة.

الجدول التالي رقم (3) يوضح عدد طلاب التعليم الأساسي للعام الدراسي (2015- 2025)

جدول (3): عدد طلاب التعليم الأساسي للعام الدراسي (2015- 2025)

السنة الدراسية	الفرع الغربي	الفرع الشرقي	زليتن المدينة	أزدو	ماجر	المجموع	معدل النمو
2016-2015	3106	3106	4707	1108	300	12327	%0
2017-2016	3106	3199	4707	1108	300	12420	%1.4

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

%1.8	12596	392	1200	4799	3007	3198	2018-2017
%2.1	12829	388	1984	4853	2452	3152	2019-2018
%13.5	13095	544	1246	4845	3216	3244	2020-2019
%14.5	14863	972	1674	5273	3272	3672	2021-2020
%11.7	17019	1400	2102	5701	3716	4100	2022-2021
%8.5	19016	1828	2530	6129	4001	4528	2023-2022
%9.8	20640	2256	2958	6557	3913	4956	2024-2023
%11.5	22663	2684	3386	6985	4224	5384	2025-2024

المصدر: مراقبة تعليم زليتن، 2023، إحصائيات غير منشورة لعدد طلبة التعليم الأساسي والثانوي تبعاً لمكاتب الخدمات التعليمية.

يعرض الجدول (3) بيانات حول أعداد الطلاب في الفروع المختلفة لمدينة زليتن خلال عدة سنوات دراسية، مع توضيح معدل النمو لكل سنة. بناءً على البيانات، يمكن تقديم تحليل وتفسير علمي كما يلي:

1. **معدل النمو المتغير عبر السنوات:**

معدل النمو في أعداد الطلاب يظهر تذبذباً ملحوظاً عبر السنوات، حيث تتراوح النسب بين 1.4% في عام 2016-2017 إلى ارتفاعات تصل إلى 14.5% في عام 2020-2021. هذا التفاوت في معدلات النمو يعكس تغيرات في التركيبة السكانية والنظام التعليمي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على أعداد الطلاب المسجلين في المدارس.

2. **التفسير المحتمل للزيادة في معدل النمو:**

- **الفترة 2015-2016 حتى 2016-2017:** نمو ضعيف (1.4%). يمكن تفسير هذا النمو الضعيف بثبات الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال هذه الفترة. من الممكن أن يكون هناك استقرار في أعداد الطلاب، أو أن تكون الهجرة الداخلية أو الخارجية نتيجة الأحداث قد أثرت على الأعداد.
- **الفترة 2019-2020 إلى 2020-2021:** زيادة كبيرة في معدل النمو (13.5% و14.5%): هذه الفترة شهدت نمواً كبيراً، مما يشير إلى زيادة في عدد المواليد أو ارتفاع نسبة الطلاب الجدد المسجلين في المدارس. قد يكون هناك تحسن في البنية التحتية التعليمية أو برامج توعية لجذب الطلاب للالتحاق بالتعليم، كما يمكن أن يكون هناك تحسن في الاقتصاد أو الظروف الاجتماعية التي شجعت على زيادة الالتحاق بالمدارس.

3. **الزيادة في أعداد الطلاب عبر المناطق:**

- **الفرع الغربي والشرقي وزليتن المدينة:** هذه المناطق الثلاثة هي الأكثر استقراراً في معدلات النمو، مع زيادات تدريجية في أعداد الطلاب.
- **الفرع الغربي** شهد نمواً مستمراً لكنه طفيف في أعداد الطلاب، بينما **الفرع الشرقي** شهد انخفاضاً في عدد الطلاب ، ثم بدأ في الارتفاع مرة أخرى.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **زليتن المدينة:** تبدو الأكثر استقراراً في تسجيل أعداد كبيرة من الطلاب، وهو ما يعكس أهميتها كمركز حضري.
- **أزدو وماجر:** شهدت هذه المناطق زيادات أكبر نسبياً في أعداد الطلاب بعد عام 2019، مما يشير إلى زيادة عدد الأسر أو الطلاب في تلك المناطق. يمكن أن يكون ذلك نتيجة لتوسع المناطق السكنية أو استقرار الأسر في هذه المناطق.

4. تغيرات في البنية التحتية التعليمية:

الزيادة في أعداد الطلاب يمكن أن تعكس تحسن الظروف في المدارس والبنية التحتية التعليمية بشكل عام، مثل بناء مدارس جديدة أو تحسين المدارس القائمة، بالإضافة إلى توفير المزيد من الفرص التعليمية في المناطق الريفية أو النائية.

5. العوامل المؤثرة على النمو:

- **الهجرة الداخلية:** قد تكون الهجرة من المدن أو المناطق الأخرى عاملاً في زيادة أعداد الطلاب في بعض المناطق.
- **الظروف الاقتصادية:** قد يكون النمو الاقتصادي وتحسن الظروف المعيشية عاملاً رئيسياً في دعم التعليم وزيادة عدد المسجلين في المدارس.
- **التوعية التعليمية** :برامج التوعية والتشجيع على التعليم قد تكون من العوامل التي دفعت الأسر لتسجيل أطفالها في المدارس.

6. التوقعات المستقبلية:

إذا استمر هذا الاتجاه في النمو، من المتوقع أن تشهد المدينة مزيداً من الزيادات في أعداد الطلاب، مما يتطلب المزيد من التوسع في البنية التحتية التعليمية لمواكبة هذه الزيادات. يمكن أن يتم استثمار المزيد في المدارس الجديدة، وتوفير المعلمين والمرافق التعليمية الحديثة.

وبصفة عامة يشير الجدول إلى زيادات ملحوظة في أعداد الطلاب عبر المناطق المختلفة في زليتن، مع تفاوت في معدلات النمو من سنة لأخرى. هذه الزيادات قد تكون نتيجة لتحسن الظروف التعليمية والاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان في المدينة.

2-مرحلة التعليم المتوسط:

تتكون مرحلة التعليم المتوسط من نوعين وذلك حسب المهارات والخبرات التي تقدمها العملية التعليمية للطلاب، وبالتالي تضم نوعين من التعليم وهما التعليم الثانوي والتعليم المهني.

أ. التعليم الثانوي العام

يعد هذا النوع ذا أهمية بالغة للطلاب بناءً على حاجة الدولة لتخصصاتهم؛ إذ يوفر للطلاب القدرة الكافية للاستمرار في مواصلة دراستهم للدخول إلى المرحلة الجامعية، وذلك بما يتفق مع الأهداف والرغبات التي يسعى الطلاب إليها.

يتضح من بيانات الجدول (4) التطور التدريجي والزيادة الملحوظة في أعداد الطلاب بمرحلة التعليم الثانوي ببلدية زليتن.

جدول (4): تطور عدد طلاب التعليم الثانوي العام ببلدية زليتن خلال عام (2023 - 2024)

المؤسسة التعليمية	العدد	عدد الطلبة
الجامعة	1	11,563
المعاهد التقنية العليا	3	2,671
المجموع	**4**	**14,234**

المصدر:

1. *مكتب التسجيل، 2023، منظومة التسجيل بالجامعة: بيانات عسر منشورة، الجامعة الأسمرية الاسلامية.*
2. *مكتب التسجيل، 2023، منظومة التسجيل بالمعاهد التقنية العليا: بيانات عير منشورة،.*

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفق البيانات الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الليبية، بلغ عدد طلبة الجامعة الأسمرية الإسلامية في العام الجامعي 2023–2024 نحو 11,563 طالبًا وطالبة.
أما البيانات الأحدث المنشورة على الموقع الرسمي للجامعة فتشير إلى وجود أكثر من 15,600 طالب وطالبة في المرحلة الجامعية، إضافة إلى 716طالب دراسات عليا؛ أي ما يزيد على 16,316طالبًا وطالبة إجمالًا .كما تضم الجامعة حاليًا 20 كلية، منها 15 كلية في مدينة زليتن و5 كليات خارجها.
بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالمعاهد التقنية العليا في بلدية زليتن نحو (2,671) طالبًا وطالبة، وهو ما يعكس أهمية التعليم التقني العالي في تكوين الموارد البشرية الفنية والمهنية بالبلدية. ويكتسب هذا العدد أهمية خاصة عند مقارنته بأعداد طلبة التعليم الجامعي، لما يمثله التعليم التقني من حلقة مباشرة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات القطاعات الإنتاجية وسوق العمل المحلي.
وبحسب المواقع التي أمكن التحقق منها رسميًا، يمكن البدء بهذا التوزيع المكاني:

جدول (5): التوزيع المكاني لكليات الجامعة الأسمرية ببلدية زليتن

الكلية	**مركز الخدمات**
كلية الشريعة والقانون	زليتن المركز
كلية الدعوة وأصول الدين	زليتن المركز
كلية الآداب	الفرع الغربي
كلية التربية	سوق الثلاثاء
كلية العلوم	زليتن المركز
كلية الاقتصاد والتجارة	زليتن المركز
كلية الهندسة	زليتن المركز
كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية	زليتن المركز
كلية العلوم الإنسانية	زليتن المركز
كلية طب وجراحة الفم والأسنان	زليتن المركز
كلية الموارد البحرية	زليتن المركز
كلية تقنية المعلومات	زليتن المركز
كلية الطب البشري	زليتن المركز
كلية الصيدلة	زليتن المركز
كلية العلوم الصحية	زليتن المركز

يبين جدول (5) أن التوزيع المكاني لكليات الجامعة الأسمرية داخل بلدية زليتن يتسم بدرجة واضحة من التمركز المكاني في منطقة زليتن المركز، حيث توجد غالبية الكليات في هذا النطاق، وتشمل كليات الشريعة والقانون، والدعوة وأصول الدين، والعلوم، والاقتصاد والتجارة، والهندسة، واللغة العربية والدراسات الإسلامية، والعلوم الإنسانية، وطب وجراحة الفم والأسنان، والموارد البحرية، وتقنية المعلومات، والطب البشري، والصيدلة، والعلوم الصحية. وفي المقابل، يظهر انتشار محدود خارج المركز، إذ تقع كلية الآداب في الفرع الغربي، بينما تقع كلية التربية في سوق الثلاثاء.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويعكس هذا النمط أن البنية الجامعية تعتمد بدرجة كبيرة على المركزية المكانية للخدمات التعليمية، وهو ما يوفر مزايا تتعلق بسهولة الإدارة، وتقارب المرافق، وإمكانات التكامل بين الكليات والخدمات الأكاديمية والمساندة، إلا أنه قد يترتب عليه في المقابل زيادة الضغط على البنية التحتية والنقل والخدمات الحضرية في مركز المدينة. كما قد يؤدي هذا التركز إلى تفاوت نسبي في سهولة الوصول إلى التعليم الجامعي بالنسبة للطلبة المقيمين في الأطراف والمناطق البعيدة عن المركز.

ومن منظور التخطيط المكاني المستدام، تشير النتائج إلى أهمية إعادة النظر في التوزيع المستقبلي للمؤسسات والكليات الجامعية بما يحقق توازنًا أفضل بين مركز المدينة ومناطقها الطرفية، خاصة مع التوسع العمراني والنمو المتوقع في أعداد الطلبة. ويمكن أن يسهم التوسع المدروس في إنشاء فروع أو مرافق تعليمية وخدمية في مناطق أخرى من البلدية في تقليل الضغط على المركز، وتحسين إمكانية الوصول، وتعزيز العدالة المكانية في توزيع الخدمات التعليمية.

وبصورة عامة، يمكن القول إن التوزيع الحالي يعكس قوة تمركز أكاديمي وخدمي في زليتن المركز، إلا أن تحقيق استدامة مكانية أفضل يتطلب تبني رؤية تخطيطية تراعي اللامركزية النسبية في توزيع الكليات والخدمات الجامعية، بما ينسجم مع احتياجات السكان واتجاهات النمو العمراني ومستهدفات التنمية المحلية المستدامة.

خريطة (3): توضح الطريق المؤدية إلى الجامعة الأسمرية ومعظم كلياتها

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التعليم التقني المتوسط:

يهدف هذا النوع من التعليم إلى إعداد الطالب أعداداً يتناسب مع متطلبات وحاجات سوق العمل من الناحية المهنية والفنية. كما يهدف هذا النوع إلى تهيئة الطالب إلى الدخول إلى سوق العمل والقدرة على الابتكار والإنتاج، واهتمت الكثير من دول العالم بهذا النوع من التعليم بهدف توفير العمالة الفنية لتنفيذ برامج التحول الاقتصادي، وإتاحة فرص العمل من خلال هذا النوع من التعليم في سوق العمل ويوجد في بلدية الدراسة عدد من المعاهد المتوسطة منها: المعهد الصحي والمعهد الهندسي والمعهد الصناعي.

خريطة (4): التوزيع المكاني للمعاهد التقنية المتوسطة

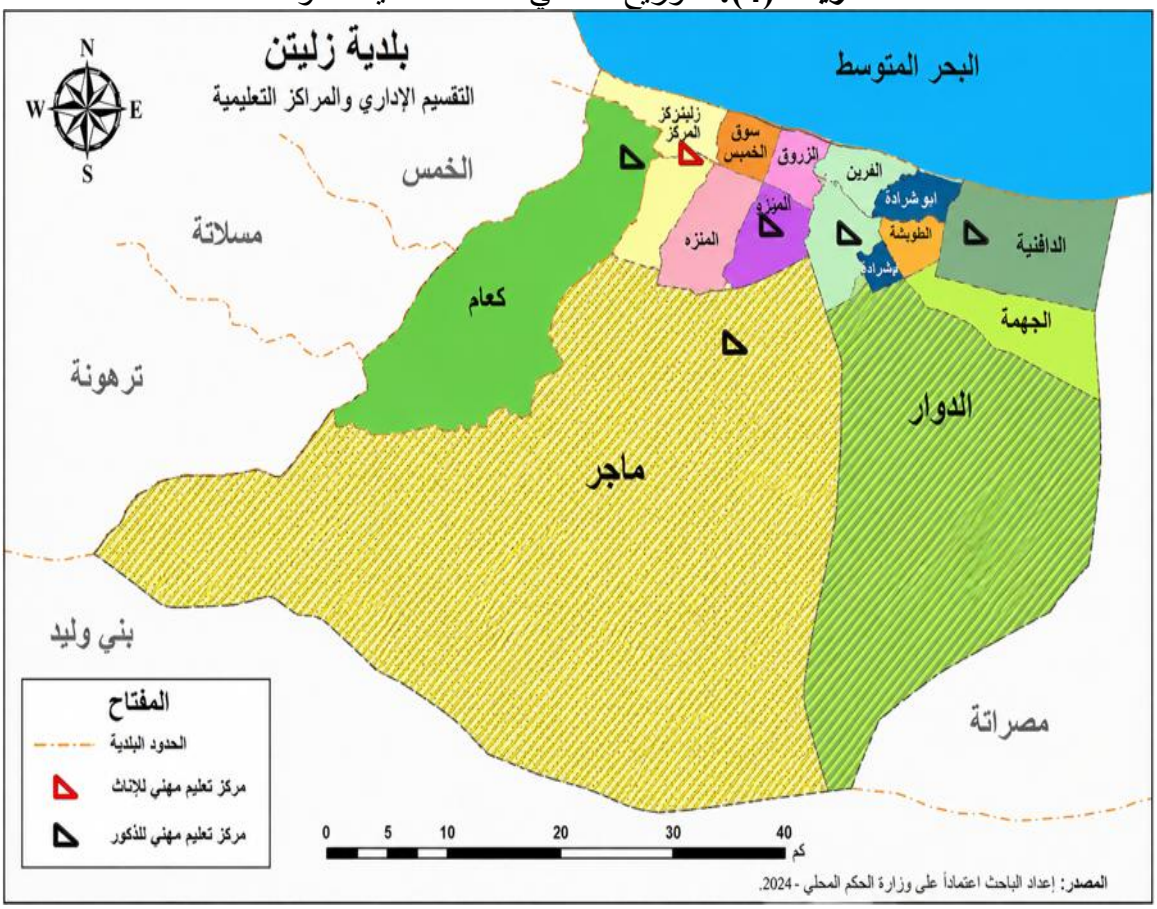

جدول (6): عدد طلبة المعاهد التقنية المتوسطة في بلدية زليتن على مستوى مكاتب الخدمات التعليمية

المعاهد التقنية	الفرع الغربي	الفرع الشرقي	زليتن المدينة	أزدو	ماجر	المجموع
المعاهد الصحية	0	0	278	0	0	278
المعاهد الهندسية	222	159	467	0	88	936
المعاهد البيطرية	0	0	0	182	0	182
المعاهد صناعية	277	212	699	0	0	1188
المجموع	**499**	**371**	**1444**	**182**	**88**	**2584**

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول أعلاه يعرض توزيع الطلاب في مختلف أنواع المعاهد التقنية في الفروع الجغرافية المختلفة (الفرع الغربي، الفرع الشرقي، زليتن المدينة، أزدو، ماجر). تشمل المعاهد الصحية، الهندسية، البيطرية، والصناعية، مع ذكر المجموع الكلي لكل فرع.
ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالتالي:

1. **التوزيع غير المتساوي:** يُظهر الجدول توزيعاً غير متساوٍ للطلاب بين المعاهد والفروع المختلفة. نلاحظ تركزاً ملحوظاً في محلة "زليتن المدينة" التي تضم أكبر عدد من الطلاب في مختلف أنواع المعاهد.
2. **المعاهد الصناعية:** تحتل المعاهد الصناعية أكبر عدد من الطلاب مقارنة بباقي التخصصات، حيث يبلغ مجموع الطلاب فيها 1188 طالبًا، مما يعكس ارتفاع الطلب على التعليم الصناعي والتقني.
3. **المعاهد الصحية والبيطرية:** نلاحظ وجود تخصصات محددة جداً مثل المعاهد الصحية والبيطرية التي تتركز في مواقع محددة فقط. على سبيل المثال، يوجد 278 طالباً في المعاهد الصحية في زليتن فقط، و182 طالباً في المعاهد البيطرية في أزدو فقط، بينما هذه المعاهد غير موجودة في الفروع الأخرى.
4. **تفاوت بين الفروع:** الفرع الغربي والفرع الشرقي يسجلان أعداداً متقاربة نسبياً في المعاهد الهندسية والصناعية، بينما فرع زليتن المدينة يظهر تركزاً كبيرا في عدد الطلاب في مختلف التخصصات.

وبصفة عامة يلاحظ:

- **تركيز التخصصات في مناطق محددة** :التركيز الكبير لبعض التخصصات في مناطق معينة مثل زليتن وأزدو قد يعود لأسباب جغرافية أو اقتصادية أو نتيجة لتوفر البنية التحتية اللازمة لتلك التخصصات في تلك المناطق. على سبيل المثال، يمكن أن تكون زليتن مركزًا صناعياً كبيراً أو لديها مؤسسات قوية في المجال الصحي.
- **التخصصات التقنية الأكثر طلباً:** المعاهد الهندسية والصناعية تحتل النصيب الأكبر من الطلاب، مما يعكس أهمية هذه المجالات في السوق المحلي واحتياجات التنمية. قد يشير هذا إلى أن الاقتصاد المحلي بحاجة إلى مزيد من الفنيين والمهندسين والمختصين في المجالات التقنية.
- **الفروع الغائبة:** بعض الفروع مثل ماجر وأزدو تسجل أعداداً منخفضة من الطلاب أو تقتصر على تخصص واحد فقط (مثل المعاهد البيطرية في أزدو). قد يكون هذا دليلاً على الحاجة إلى تطوير وتوسيع البنية التحتية التعليمية في تلك الفروع أو أنها مناطق تعتمد على تخصصات محددة جداً.
- **فرص تطوير الفروع الصغيرة:** الفروع ذات الأعداد القليلة مثل أزدو وماجر قد تستفيد من مزيد من الاستثمار في تنوع التخصصات المتاحة لتعزيز الالتحاق التعليمي بها، مما سيساهم في توازن توزيع التعليم التقني والمهني المتوسط بين المناطق.

مخرجات التعليم وعلاقته باحتياجات سوق العمل: -

من خلال الإحصائيات لسنة 2023 نجد أن عدد البطاقات الصادرة عن مكتب القوى العاملة للباحثين عن العمل بلغت (4599) باحث تم توجيههم نحو مواقع سوق العمل، أي ما يعادل (55.11%) من إجمالي الباحثين عن العمل (مكتب القوى العاملة ببلدية زليتن للبطاقات الصادرة للباحثين عن عمل، 2023م).
ويتضح من نسبة الموجهين إلى سوق العمل تمثل حوالي 50% مقارنة مع إجمالي الباحثين على فرص العمل، ويدل ذلك على عدم وجود خطط وبرامج مدروسة من قبل الجهات ذات العلاقة والتي لها علاقة مباشرة بتوفر فرص عمل للباحثين عن عمل، وبما يتلاءم مع مؤهلاتهم العلمية والجدول رقم (7.3) المؤهلات العلمية للباحثين عن العمل والموجهون منهم إلى سوق العمل حسب المؤهل العلمي بلدية زليتن لسنة 2023م (مكتب العمل والتأهيل، 2023، تقرير سير العمل بوحدة المعلومات والتوثيق، عدد الباحثين المؤهلين والممكنين من العمل).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (7): الباحثين عن العمل وفقاً للبطاقات الصادرة عن مكتب العمل والتأهيل زليتن لعام 2023

المؤهل العلمي	ذكور	إناث	الإجمالي
ماجستير	34	0	34
بكالوريوس	1455	1115	2570
ليسانس	880	1150	2030
دبلوم عالي	1065	45	1110
دبلوم متوسط	2345	255	2600
الإجمالي العام	**5779**	**2565**	**8344**

المصدر: مكتب العمل والتأهيل، 2023، تقرير سير العمل بوحدة المعلومات والتوثيق، عدد الباحثين المؤهلين وغير المؤهلين للعمل.

يعرض الجدول أعلاه الجدول توزيع الباحثين عن العمل وفقاً للمؤهل العلمي والجنس (ذكور وإناث)، استناداً إلى البطاقات الصادرة عن مكتب العمل والتأهيل في زليتن. فيما يلي التفسير العلمي والتحليل للنتائج الواردة:

1. **التفاوت بين الذكور والإناث:**
   - بوجه عام، يهيمن الذكور على فئات الباحثين عن العمل في معظم المؤهلات، باستثناء فئة الليسانس التي يتفوق فيها عدد الإناث. قد يشير هذا إلى أن النساء يواجهن تحديات أكبر في الحصول على وظائف في هذه الفئة مقارنة بالذكور.
   - على الرغم من أن النساء يمثلن نسبة كبيرة من الحاصلين على مؤهلات عليا مثل البكالوريوس والليسانس، فإنهن يواجهن منافسة أكبر أو تمييزاً في سوق العمل مقارنة بالرجال.
2. **تأثير المؤهل العلمي على فرص التوظيف:**
   - الفئة الأكبر من الباحثين عن العمل هي الحاصلين على دبلوم متوسط (2600)، مما قد يشير إلى أن هذا المؤهل لا يوفر فرص توظيف كافية في سوق العمل. قد يكون السبب في ذلك هو أن الدبلوم المتوسط يوفر مهارات عملية محددة ولكنها قد لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل الحديث الذي يميل نحو التخصصات الأكاديمية أو التقنية المتقدمة.
   - الفئة الأقل هي الحاصلين على الماجستير (34) فقط، مما يشير إلى أن الحاصلين على درجات علمية متقدمة يواجهون فرصًا أفضل في سوق العمل.
3. **تحديات سوق العمل:**
   - العدد الكبير من الباحثين عن العمل من حملة البكالوريوس والليسانس (2570 و2030 على التوالي) يشير إلى أن هناك فجوة بين ما توفره المؤسسات التعليمية وما يحتاجه سوق العمل. هذا قد يستدعي إعادة تقييم البرامج الدراسية لتتماشى بشكل أفضل مع احتياجات السوق.
   - الدبلوم العالي يُظهر فئة كبيرة من الذكور الباحثين عن العمل (1065)، مما قد يعكس تفضيلاً لهذا النوع من المؤهلات أو توجهًا نحو مسارات تقنية أو مهنية، إلا أن هذه المؤهلات قد لا تكون كافية لضمان فرص عمل.
4. **التركيز على الدورات التدريبية:**
   - مع زيادة أعداد الباحثين عن العمل في الفئات ذات المؤهلات المتوسطة والعالية، يجب توجيه المزيد من الاهتمام نحو توفير برامج تدريبية تركز على تطوير المهارات المطلوبة في السوق. هذا قد يشمل تطوير المهارات التقنية واللغوية، أو تعزيز فرص التدريب العملي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وبصفة عام يعكس الجدول تحديات سوق العمل في استيعاب الباحثين عن العمل، خاصة في الفئات ذات المؤهلات المتوسطة مثل الدبلوم المتوسط والبكالوريوس. الفجوة الكبيرة بين عدد الباحثين عن العمل وفرص التوظيف في هذه المؤهلات تستدعي إعادة النظر في السياسات التعليمية والتدريبية. كما أن تركز النساء في فئة الليسانس يشير إلى ضرورة توفير سياسات توظيف أكثر مرونة وشمولية للنساء في سوق العمل.

والجدول رقم (8) يوضح إحصائية الباحثين عن العمل غير المؤهلين لعام 2023

جدول (8): إحصائية الباحثين عن العمل غير المؤهلين لعام 2023

المؤهل	ذكور	إناث	الإجمالي
ثانوية عامة	820	45	865
ثانوية تخصصية	1340	605	1945
شهادة إعدادية	1215	90	1305
شهادة ابتدائية	590	45	635
دورات تدريبية	385	113	498
تدريب المهني	195	0	195
بدون مؤهل	375	85	760
الإجمالي العام	**5220**	**983**	**6203**

المصدر: مكتب العمل والتأهيل، 2023، تقرير سير العمل بوحدة المعلومات والتوثيق، عدد الباحثين المؤهلين وغير المؤهلين للعمل.

الجدول أعلاه يعرض إحصائية عن الباحثين عن العمل غير المؤهلين، مصنفة حسب نوع المؤهل والجنس (ذكور وإناث). يوضح توزيع الباحثين عن العمل على فئات المؤهلات التعليمية الأقل من مستوى التعليم العالي. فيما يلي التفسير العلمي للنتائج:

1. **الفروقات بين الذكور والإناث:**
   - الجدول يظهر تفوقاً كبيراً لعدد الذكور على الإناث في جميع الفئات تقريباً، باستثناء فئة الدورات التدريبية التي شهدت تواجداً معتبراً للإناث. يمكن أن يعزى ذلك إلى أن الإناث يبحثن عن تحسين مهاراتهن من خلال الدورات التدريبية، بينما يواجه الذكور صعوبات أكبر في العثور على فرص عمل نتيجة اعتمادهم بشكل أكبر على المؤهلات التقليدية أو المهنية.
2. **أثر المستوى التعليمي المنخفض على فرص التوظيف:**
   - تركز أغلب الباحثين عن العمل في فئات الشهادات المتوسطة والمنخفضة، مثل الثانوية التخصصية والشهادة الإعدادية والشهادة الابتدائية، مما يشير إلى أن هؤلاء الأفراد يواجهون صعوبة كبيرة في العثور على وظائف. قد يكون هذا بسبب افتقارهم إلى المهارات المتقدمة المطلوبة في سوق العمل الحديث.
3. **الحاجة إلى التدريب المهني والدورات التدريبية:**
   - على الرغم من أن عدد الباحثين عن العمل الذين لديهم تدريب مهني أو دورات تدريبية منخفض نسبياً، إلا أن النتائج تشير إلى أن هناك أهمية لتوجيه الأفراد، وخاصة الذكور، نحو التدريب المهني لتحسين فرص توظيفهم. الدورات التدريبية أيضاً قد توفر للإناث فرصة لتحسين مهاراتهن ومطابقة متطلبات السوق.
4. **بدون مؤهل:**

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- العدد الكبير من الباحثين عن العمل بدون مؤهل يعكس الحاجة الملحة إلى توفير فرص تدريبية وتعليمية لهذه الفئة لتحسين فرصهم في الحصول على وظائف. كما يشير إلى ضرورة دعم هذه الفئة من خلال برامج تأهيلية موجهة خصيصاً لتحسين فرص توظيفهم.

5. الثانوية التخصصية:

- العدد الكبير في هذه الفئة يشير إلى فجوة بين ما تقدمه هذه الشهادات المتخصصة وما يحتاجه سوق العمل. قد تكون هناك حاجة لمراجعة البرامج التخصصية وضمان تزويد الطلاب بالمهارات التي تتوافق مع احتياجات السوق.

ونخلص إلى أن بيانات الجدول تظهر تحديات كبيرة تواجه الباحثين عن العمل من ذوي المؤهلات التعليمية المنخفضة أو غير المؤهلين تماماً. العدد الكبير من الباحثين عن العمل في فئات الثانوية التخصصية والشهادة الإعدادية يبرز الحاجة إلى إعادة تقييم نظام التعليم والتدريب، وتوجيه الجهود نحو تطوير المهارات التي يطلبها سوق العمل.

11 المناقشة

تكشف نتائج الدراسة الحالية أن العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في بلدية زليتن لا يمكن تفسيرها باعتبارها مجرد مشكلة في أعداد الخريجين أو نقص فرص العمل، بل تمثل فجوة مركبة تجمع بين عدم المواءمة الكمية والنوعية والمهارية والمكانية .فقد أظهرت البيانات أن المؤسسات التعليمية تنتج أعدادًا معتبرة من حملة المؤهلات المختلفة، في حين لا يستطيع سوق العمل المحلي استيعابها بالقدر نفسه؛ إذ بلغ عدد الباحثين عن العمل من ذوي المؤهلات العلمية 8,344باحثًا، كان أكبرهم من حملة الدبلوم المتوسط (2,600)، ثم البكالوريوس (2,570)، فالليسانس (2,030)، بينما لم تتجاوز البطاقات التي تم توجيه أصحابها نحو مواقع العمل 4,599 بطاقة، بما يعادل نحو 55.11%من إجمالي الباحثين. وهذه النتيجة تشير إلى أن المشكلة ليست نقصًا في رأس المال البشري بقدر ما هي ضعف في تحويل هذا الرصيد التعليمي إلى قوة إنتاجية مستثمرة بكفاءة .

وتتفق هذه النتيجة بدرجة واضحة مع ما توصلت إليه فور ويحياوي (2020) في الجزائر، حيث ارتبط التوسع الكمي في التعليم العالي بضعف التوافق الكمي والنوعي مع الطلب على العمالة، بما أدى إلى اختلال بين عرض المؤهلات واحتياجات الاقتصاد. كما تتفق مع أشحيمة (2022) التي أثبتت ضعف مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع سوق العمل الليبي، وربطت ذلك بقصور التدريب العملي وضعف تحديث المناهج وعدم كفاية المهارات التقنية والتطبيقية. إلا أن الدراسة الحالية توسع هذا التفسير؛ فالاختلال في زليتن لا يبدو تعليميًا أو مهاريًا فقط، وإنما يتخذ بعدًا جغرافيًا-اقتصاديًا أيضًا، حيث يختلف توزيع المؤسسات والتخصصات التعليمية بين أجزاء البلدية ولا يتطابق بالضرورة مع توزيع الأنشطة الاقتصادية والطلب الفعلي على العمالة .

ويزداد هذا الاستنتاج وضوحًا عند تحليل التركيب التعليمي للباحثين عن العمل؛ فارتفاع أعداد حملة البكالوريوس والليسانس والدبلوم المتوسط بين الباحثين عن العمل يعني أن الحصول على مؤهل تعليمي أعلى لا يضمن بذاته الانتقال إلى التشغيل. وهذا يتوافق مع النويصري) 2024 (التي توصلت إلى ضعف ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل لدى خريجي جامعة طرابلس، ومع أميمن) 2024 (التي ربطت المشكلة الليبية بسيادة التعليم النظري وجمود المناهج وزيادة خريجي بعض العلوم النظرية مقابل نقص بعض التخصصات الهندسية والطبية والتقنية. كما ينسجم مع أندير وبن حليم) 2026(، وإن كانت دراستهما أكثر اعتدالًا، إذ سجلتا مستوى متوسطًا من المواءمة مع استمرار الحاجة إلى التدريب الميداني والمهارات الرقمية والمراجعة الدورية للبرامج. ومن ثم فإن الاختلاف بين النتائج لا ينفي وجود الفجوة، وإنما يعكس اختلاف وحدة التحليل؛ فالدراسات المؤسسية قد تكشف درجة من المواءمة داخل برنامج أو كلية بعينها، بينما يكشف التحليل المكاني على مستوى البلدية اختلالًا أوسع بين منظومة التعليم والاقتصاد المحلي ككل .

كما تكشف النتائج عن بعد مهاري واضح للفجوة؛ فوجود أعداد مرتفعة من الباحثين عن العمل رغم توفر المؤهلات يعني أن الشهادة التعليمية لا تعكس بالضرورة امتلاك المهارات التي يطلبها صاحب العمل.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ولذلك تبدو الحاجة إلى التدريب التقني واللغوي والتطبيقي جزءًا أساسيًا من معالجة المشكلة .وتتفق هذه النتيجة مع عتيبة) 2021 (التي أكدت أهمية مهارات التواصل والعمل الجماعي والتخطيط والمرونة والتفكير النقدي إلى جانب المعرفة التخصصية، كما تتفق بصورة أكثر مباشرة مع حميدة والطوير) 2026 (اللذين خلصا إلى وجود فجوة مهارية في ليبيا تستلزم تحديث المناهج وإدراج التدريب الميداني وإنشاء نظم لمتابعة الخريجين .وهذا يعني أن معالجة البطالة في زليتن عبر زيادة أعداد المؤسسات التعليمية أو فتح تخصصات جديدة دون دراسة الطلب المهاري قد تعيد إنتاج المشكلة بدلًا من حلها.

ومن الناحية المكانية، تكشف الدراسة عن عدم تجانس جغرافي واضح في العرض التعليمي؛ إذ تتركز بعض التخصصات والمؤسسات في مواقع محددة، بينما تعاني مناطق أخرى محدودية التنوع. فالمعاهد الصحية تتركز في زليتن، في حين تظهر المعاهد البيطرية في أزدو، كما تسجل بعض الفروع، ومنها ماجر وأزدو، أعدادًا أقل أو نطاقًا أضيق من التخصصات .ويتوافق ذلك مع بن مسعود (2024) الذي أثبت وجود تفاوت مكاني في توزيع التعليم المتوسط داخل زليتن، ومع التير وبن مسعود) 2026 (اللذين كشفا عن اختلافات في التوزيع الجغرافي لرياض الأطفال وتركز جانب من الخدمات في النطاق الحضري. كما ينسجم مع المنقوش (2020) (والداهية وعثمان (2025) اللتين أظهرتا أن مجرد وجود المؤسسات التعليمية لا يعني تحقق العدالة والكفاءة المكانية في توزيعها. إلا أن الدراسة الحالية تتجاوز هذه الأدبيات؛ لأنها لا تتوقف عند سؤال "أين تقع المؤسسة التعليمية؟" بل تنتقل إلى السؤال الأهم اقتصاديًا "أين تذهب مخرجاتها، وأين توجد الوظائف التي تستوعبها؟"، وهو ما يحول التحليل من جغرافية الخدمات التعليمية إلى جغرافية رأس المال البشري وسوق العمل.

وتظهر النتائج كذلك أن الفجوة ليست مقتصرة على خريجي التعليم العالي؛ فقد بلغ عدد الباحثين عن العمل في فئات التعليم الأقل أو غير المؤهلين 6,203 أشخاص، منهم 1,945 من حملة الثانوية التخصصية و1,305 من حملة الشهادة الإعدادية، مقابل 195 فقط ممن لديهم تدريب مهني .وهذه النتيجة جديرة بالنقد لأنها تكشف مفارقة مهمة: ففي الوقت الذي يحتاج فيه الاقتصاد المحلي إلى مهارات فنية ومهنية، يبقى حجم التدريب المهني محدودًا نسبيًا مقارنة بحجم الباحثين عن العمل. وهي نتيجة تتفق مع جلال (2023) التي ربطت ضعف مواءمة التعليم التقني الليبي بساعات التدريب العملي المحدودة وضعف الصلة بين مؤسسات التعليم والإنتاج، ومع مسعود وأبوقصة (2025) اللذين أكدا ضرورة تطوير المهارات الفنية وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والقطاعات الإنتاجية لتحقيق قابلية التوظيف والتنمية المستدامة. وهذا يشير إلى أن الاختلال في زليتن ليس «فائض تعليم» بالمعنى المطلق، وإنما يمكن وصفه بصورة أدق بأنه فائض في بعض المؤهلات بالتزامن مع عجز في بعض المهارات المطلوبة اقتصاديًا.

وعلى المستوى الدولي، تتوافق النتائج مع Salas-Velasco (2021)الذي بيّن أن عدم المواءمة قد يكون رأسيًا بين مستوى التأهيل ومستوى الوظيفة، أو أفقيًا بين مجال الدراسة ومجال العمل؛ ومن ثم فإن توظيف الخريج لا يعني بالضرورة انتهاء مشكلة عدم المواءمة. كما تتفق مع Ege and Erdil (2023) اللذين أظهرا أن التوسع في أعداد خريجي الجامعات في ظل محدودية الوظائف المناسبة يزيد احتمالات عدم المواءمة، وخاصة بين الخريجين الجدد. وتقدم نتائج Draissi and Rong (2023) في المغرب دعمًا إضافيًا للنتيجة الحالية من خلال إثبات أهمية التوافق بين المهارات المعرفية والمهارات التي تتطلبها الوظائف .ومن ثم فإن حالة زليتن ليست ظاهرة منعزلة، وإنما تمثل تجليًا محليًا لمشكلة أوسع في أسواق العمل، مع خصوصية تتمثل في التفاوت المكاني داخل البلدية.

ومع ذلك، ينبغي تجنب التفسير الذي يحمل النظام التعليمي وحده مسؤولية الاختلال. وهنا تتفق الدراسة الحالية مع القراءة النقدية التي قدمها قاسم (2021)، والتي ترى أن ضعف قدرة الاقتصاد على خلق وظائف كافية ومنتجة قد يكون مسؤولًا عن عدم المواءمة بقدر مسؤولية المؤسسات التعليمية. وهذا التفسير مهم في حالة زليتن؛ لأن إعادة تصميم المناهج أو زيادة التدريب لن تكون كافية إذا لم يصاحبها نمو في القطاعات الإنتاجية والاستثمارات المحلية وتوليد وظائف جديدة. وبالتالي فإن الفجوة ينبغي فهمها باعتبارها ناتجًا مشتركًا عن بنية العرض التعليمي، والطلب الاقتصادي، وسياسات التشغيل، والتوزيع المكاني للأنشطة والفرص، وليس بوصفها قصورًا أحادي الجانب في التعليم.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أما من منظور التنمية المستدامة، فإن النتائج تؤكد أن استمرار عدم المواءمة يترتب عليه فقدان جزء من العائد الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في التعليم، لأن بقاء أعداد كبيرة من المؤهلين خارج سوق العمل أو تشغيلهم في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم يؤدي إلى سوء تخصيص رأس المال البشري وانخفاض الإنتاجية. وهذا يتوافق مع Cervantes and Cooper (2022) اللذين بيّنا أن عدم المواءمة التعليمية لا تقتصر آثاره على الفرد وإنما تمتد إلى تخصيص الموارد والإنتاج الاقتصادي .كما يتفق مع مسعود وأبوقصة (2025) في ربط المواءمة بين التعليم والعمل بالتنمية المستدامة، إلا أن الدراسة الحالية تضيف أن الاستدامة ينبغي أن تتضمن أيضًا العدالة المكانية في الوصول إلى التعليم والتدريب وفرص التشغيل، وليس مجرد تحسين قابلية التوظيف في المتوسط العام.

وبصورة نقدية، فإن أهم ما تضيفه نتائج الدراسة الحالية إلى الأدبيات السابقة هو إثبات أن استخدام المؤشرات الإجمالية وحدها قد يخفي جانبًا مهمًا من المشكلة. فوجود جامعة ومعاهد تقنية وأعداد كبيرة من الخريجين لا يعني أن البلدية تمتلك منظومة فعالة لرأس المال البشري إذا كانت أماكن إنتاج المهارات وأنواعها لا تتطابق مع أماكن الطلب الاقتصادي وطبيعته .وهذا يعالج مباشرة الفجوة التي كشفت عنها مراجعة الأدبيات؛ إذ إن الدراسات الجغرافية السابقة ركزت غالبًا على مواقع المؤسسات التعليمية، بينما ركزت دراسات سوق العمل على المهارات والمناهج والبطالة دون إدماج المكان كمتغير تفسيري .ومن ثم، فإن الدراسة الحالية تقدم قراءة أكثر تكاملًا للفجوة باعتبارها Spatial–Functional Mismatch تجمع بين أين يُنتج رأس المال البشري، وما نوعه، وأين يوجد الطلب عليه، وما المهارات التي يتطلبها.

وبناءً على ذلك، تدعم النتائج في مجملها فرضية الدراسة القائلة بأن مخرجات التعليم وفرص العمل تتوزع بدرجات متفاوتة داخل بلدية زليتن، وأن مستوى التوافق المكاني والوظيفي بينهما يؤثر في قدرة سوق العمل على استيعاب القوى العاملة وفي كفاءة تلبية احتياجات الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم في مسار التنمية المحلية المستدامة .غير أن النتيجة الأكثر أهمية هي أن معالجة هذه الفجوة لا ينبغي أن تقوم على التوسع التعليمي وحده، بل على منظومة تخطيط مكاني متكاملة تربط بيانات التعليم والخريجين والباحثين عن العمل بالأنشطة الاقتصادية والوظائف والمهارات المطلوبة، وتعيد توجيه التخصصات والتدريب والاستثمار وفق خريطة فعلية للفائض والعجز داخل البلدية. وبذلك تنتقل السياسة المحلية من منطق زيادة مخرجات التعليم إلى منطق مواءمة رأس المال البشري مكانيًا ومهاريًا مع الاقتصاد المحلي، وهو التحول الأكثر قدرة على جعل التعليم أداة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة في بلدية زليتن.

12 النتائج

1. خلصت الدراسة إلى وجود تفاوت مكاني واضح في توزيع المؤسسات والخدمات التعليمية ومخرجاتها داخل بلدية زليتن؛ إذ تتركز بعض الخدمات والتخصصات في زليتن المدينة والفروع الأكثر كثافة، في حين تظهر محدودية نسبية في التنوع التعليمي ببعض المناطق مثل أزدو وماجر. وبذلك أجابت الدراسة عن التساؤل الأول وحققت هدفها المتعلق بتحليل الخصائص المكانية للتعليم داخل البلدية.
2. أظهرت النتائج أن التوزيع المكاني للطلبة لا يتسم بالتوازن الكامل بين مكاتب الخدمات التعليمية؛ فقد بلغ إجمالي طلبة التعليم الأساسي والثانوي نحو 60,929طالبًا وطالبة، مع تركز أكبر في الفرع الشرقي، وهو ما يؤكد أن الكثافة التعليمية تختلف مكانيًا وأن التوسع العددي في المؤسسات لا يعني بالضرورة عدالة توزيعها أو كفاءتها.
3. كشفت الدراسة عن محدودية المواءمة بين المؤهلات والتخصصات التعليمية المتاحة وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل المحلي؛ إذ بقيت أعداد كبيرة من حملة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والليسانس ضمن الباحثين عن العمل. وبذلك تمت الإجابة عن التساؤل الثاني وتحقيق الهدف الخاص بقياس درجة المواءمة بين العرض التعليمي والطلب الاقتصادي.
4. بينت النتائج أن الفجوة ليست كمية فقط، وإنما هي فجوة مركبة: كمية، ونوعية، ومهارية، ووظيفية، ومكانية؛ فوجود خريجين بأعداد كبيرة يتزامن مع استمرار الطلب على مهارات فنية ومهنية لا تتوافر محليًا بالمستوى المطلوب. ومن ثم فإن المشكلة ليست في نقص التعليم، وإنما في تركيب مخرجاته ومدى ارتباطها بهيكل الاقتصاد المحلي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. أكدت الدراسة وجود فجوة مكانية–وظيفية(Spatial–Functional Mismatch) ؛ إذ لا تتطابق أماكن إنتاج المؤهلات والتخصصات بالضرورة مع أماكن تركز الأنشطة الاقتصادية والوظائف والمهارات المطلوبة. وبذلك تمت الإجابة عن التساؤل الثالث، كما تحقق هدف تحديد أنماط الفائض والعجز وعدم التوافق داخل المجال البلدي.
6. أظهرت بيانات سوق العمل أن عدد الباحثين عن العمل من ذوي المؤهلات بلغ 8,344باحثًا، في حين بلغ عدد من تم توجيههم إلى مواقع العمل 4,599باحثًا، أي نحو 55.11 .%ويشير ذلك إلى وجود قدرة استيعابية محدودة لسوق العمل مقارنة بحجم رأس المال البشري المتاح، بما يكشف خللًا في العلاقة بين منظومة التعليم ومنظومة التشغيل.
7. أظهرت النتائج كذلك أن المشكلة تمتد إلى المستويات التعليمية الأقل؛ إذ بلغ عدد الباحثين من الفئات الأقل تأهيلًا أو غير المؤهلة 6,203أشخاص، بينما لم يتجاوز عدد من لديهم تدريب مهني 195 شخصًا. ويكشف هذا التفاوت بصورة نقدية عن ضعف الاستثمار في التعليم والتدريب المهني رغم حاجة الأنشطة الاقتصادية إلى المهارات الفنية والتطبيقية.
8. حددت الدراسة مجموعة مترابطة من العوامل المفسرة لعدم المواءمة، تشمل ضعف تحديث بعض البرامج التعليمية، وقصور التدريب التطبيقي، ومحدودية المهارات الرقمية والمهنية، وضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الإنتاجية، إلى جانب محدودية قدرة الاقتصاد المحلي على خلق فرص عمل مناسبة. وبذلك أجابت الدراسة عن التساؤل الرابع وحققت هدف تفسير أسباب الفجوة.
9. تكشف النتائج نقديًا أن تحميل المؤسسات التعليمية وحدها مسؤولية البطالة يمثل تفسيرًا ناقصًا؛ إذ إن عدم المواءمة ناتج أيضًا عن بنية الاقتصاد المحلي وسياسات التشغيل والاستثمار وضعف نمو القطاعات الإنتاجية .ولذلك فإن إصلاح المناهج دون توسيع قاعدة الاقتصاد المنتج لن يكون كافيًا لمعالجة الاختلال بصورة مستدامة.
10. أثبت التحليل أن الفجوة بين التعليم والعمل تؤثر سلبًا في التنمية المستدامة من خلال تعطيل جزء من رأس المال البشري، وخفض العائد الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في التعليم، وزيادة البطالة وعدم الاستفادة المثلى من المهارات. وبذلك أجابت الدراسة عن التساؤل الخامس وحققت هدف تقييم الآثار التنموية للفجوة.
11. تدعم النتائج فرضية الدراسة دعمًا وصفيًا وتحليليًا؛ فقد ثبت وجود تفاوت مكاني ووظيفي بين مخرجات التعليم وفرص العمل، واتضح أن مستوى التوافق بينهما يرتبط بقدرة سوق العمل على الاستيعاب وكفاءة توظيف رأس المال البشري. ومع ذلك، فإن طبيعة الدراسة الوصفية والمكانية لا تسمح بالقول بإثبات علاقة سببية إحصائية ما لم تدعم مستقبلًا باختبارات كمية أو نماذج مكانية–اقتصادية استدلالية.
12. وبصورة كلية، حققت الدراسة أهدافها الخمسة من خلال الانتقال من وصف توزيع المؤسسات التعليمية إلى تحليل مكان إنتاج رأس المال البشري ونوعه، ومكان تركز الطلب الاقتصادي والمهارات المطلوبة .وتمثل هذه النقلة أهم إسهام للدراسة، لأنها تدمج جغرافية التعليم بجغرافية العمل والتنمية المستدامة، وتقدم أساسًا لتخطيط محلي أكثر كفاءة وعدالة.

ثانيًا: التوصيات

1. إنشاء قاعدة بيانات مكانية موحدة تربط المؤسسات التعليمية والخريجين والباحثين عن العمل والأنشطة الاقتصادية والوظائف المتاحة داخل بلدية زليتن.
2. إعداد خريطة دورية للفائض والعجز المهاري توضح التخصصات المشبعة والتخصصات والمهارات المطلوبة في كل نطاق جغرافي بالبلدية.
3. إعادة توجيه القبول والتخصصات التعليمية وفق الطلب الفعلي والمتوقع في سوق العمل، بدلًا من الاعتماد على الطلب الاجتماعي على التخصصات فقط.
4. التوسع في التعليم التقني والمهني وتطوير تخصصاته بما يتناسب مع احتياجات قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والصيانة والتقنيات الحديثة.
5. إدماج التدريب الميداني الإلزامي في البرامج الجامعية والتقنية، وربط التخرج بخبرة تطبيقية فعلية داخل المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

6. إنشاء شراكات مؤسسية دائمة بين الجامعة والمعاهد التقنية ومكتب العمل والبلدية والقطاع الخاص لتحديث البرامج وفق متطلبات التشغيل.
7. تطوير المهارات الرقمية واللغوية والناعمة لدى الطلبة والخريجين، وخاصة مهارات الاتصال والعمل الجماعي وحل المشكلات وريادة الأعمال.
8. تحقيق عدالة مكانية أكبر في توزيع التخصصات والمؤسسات التدريبية، مع إعطاء أولوية للمناطق التي تعاني محدودية التنوع التعليمي مثل أزدو وماجر.
9. دعم الاستثمارات والقطاعات الإنتاجية المحلية لزيادة قدرة الاقتصاد البلدي على خلق فرص عمل جديدة، وعدم اختزال مشكلة البطالة في جودة التعليم فقط.
10. إنشاء نظام لتتبع الخريجين يرصد مساراتهم المهنية ومعدلات التوظيف ومدى ارتباط الوظائف بالتخصصات، والاستفادة منه في المراجعة الدورية للمناهج.
11. توجيه برامج خاصة للفئات الأكثر عرضة للبطالة، بما فيها حملة الدبلومات والمؤهلات المتوسطة والنساء الباحثات عن العمل، من خلال التدريب وإعادة التأهيل والتشغيل المرن.
12. اعتماد نظم المعلومات الجغرافية GIS في التخطيط التعليمي والاقتصادي وبناء نموذج مكاني لدعم القرار يحدد مواقع الفائض والعجز وأولويات إنشاء البرامج والمؤسسات والاستثمارات المستقبلية.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

[1] إبراهيم، ص. (2002). اقتصاديات التعليم. المؤتمر الوطني الثاني للتعليم، طرابلس، ص. 4.

[2] أشحيمة، ع. م. (2022). مدى مواءمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل في ليبيا. مجلة جامعة الجفارة للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 1(1)، 28–37.

[3] أميمن، ع. ع. (2024). إشكالية غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل في المجتمع الليبي. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، (29)، 1–37.

[4] أنديرا، ج. م.، وبن حليم، ع. ا. (2026). مواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل: من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس. مجلة كلية التربية طرابلس، 1(23)، 1–25.

[5] التير، ع. م. إ.، وبن مسعود، ع. ع. الس. (2026). التوزيع الجغرافي لرياض الأطفال في بلدية زليتن: دراسة في جغرافية الخدمات. بحوث المؤتمر الجغرافي الثامن عشر: البيئات الجغرافية الليبية الجافة وشبه الجافة.

[6] جلال، غ. م. (2023). المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم التقني في ليبيا ومتطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالمعهد العالي لمهن البناء والتشييد– بنغازي أنموذجًا. مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، (56)، 42–88.

[7] حميدة، ص. ص.، والطوير، ع. م. (2026). فجوة المهارات بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا: دراسة تحليلية في ضوء المعطيات الميدانية والإحصائية المعاصرة. مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية، 2(1)، 378–386.

[8] الداهية، س. ح.، وجودة، أ. ع. (2025). تحليل التوزيع المكاني لمدارس التعليم الثانوي في مدينة طبرق: دراسة في الجغرافيا. مجلة دلالات، (14)، 358–376.

[9] الزليتني، س. م. (2012). التعليم العالي والتنمية الإقليمية في ليبيا. الملتقى الجغرافي الثالث عشر: التنمية في ليبيا كطرق مستقبلية، جامعة المرقب، الخمس، ص. 11.

[10] عتيبة، آ. م. ح. (2021). المهارات الناعمة: مدخل لمواءمة مخرجات الجامعات لمتطلبات سوق العمل. مجلة البحوث التربوية والنوعية، (5)، 67–86.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[11] فور، خ.، ويحياوي، ف. (2020). مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في الجزائر. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 10(2)، 108–124.
[12] قاسم، م. م. ع. (2021). سوق العمل أهدر جودة التعليم: دراسة نقدية لخطاب عدم مواءمة المخرجات التعليمية لاحتياجات سوق العمل في مصر. مجلة كلية التربية، 31(4، ج2)، 271–327.
[13] القرعاوي، ح. م. (2022). متطلبات سوق العمل السعودي بين الواقع وتحديات التعليم العالي لتحقيق رؤية 2030: تجربة اليابان أنموذجًا. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 6(4)، 46–73.
[14] مكتب التسجيل. (2023أ). منظومة التسجيل بالجامعة: بيانات غير منشورة. الجامعة الأسمرية الإسلامية.
[15] مكتب التسجيل. (2023ب). منظومة التسجيل بالمعاهد التقنية العليا: بيانات غير منشورة.
[16] مكتب التخطيط الحضري. (2025). بيانات بلدية زليتن. بلدية زليتن.
[17] مكتب العمل وتأهيل القوى العاملة. (2025). إحصائيات القوى العاملة للفترة 2020–2025.
[18] مراقبة تعليم زليتن. (2025). إحصائيات غير منشورة لعدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي تبعًا لمكاتب الخدمات التعليمية.
[19] المنقوش، ف. ع. (2020). التحليل المكاني لتوزيع مدارس التعليم الثانوي في نطاق مصراتة المدينة لسنة 2018. المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، 5(15)، 69–103.
[20] بن مسعود، ع. ع. الس. (2024). التعليم المتوسط بمنطقة زليتن: دراسة جغرافية [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.
[21] بوحليقه، ع. (2025). التحليل المكاني لتوزيع مدارس التعليم الثانوي في مدينة طبرق: دراسة في الجغرافية. مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (13)، 23–93.
[22] مسعود، أ. س.، وأبوقصة، إ. م. (2025). مخرجات التعليم العالي وانعكاساتها على سوق العمل الليبي في ظل التنمية المستدامة. مجلة بني وليد للعلوم الاقتصادية والسياسية، 13(1)، 33–49.
[23] النويصري، و. ع. الم. (2024). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل الليبي: دراسة حالة جامعة طرابلس (2017–2022). مجلة علوم التربية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للجمعية الليبية للمناهج واستراتيجيات التدريس.

ثانياً: المراجع الأجنبية

[24] Cervantes, C. V., & Cooper, R. (2022). Labor market implications of education mismatch. *European Economic Review*, *148*, 104179. https://doi.org/10.1016/j.euroecorev.2022.104179
[25] Draissi, Z., & Rong, Y. (2023). Estimating the determinants and extent of Morocco's education and skill mismatch through the STEP Survey. *SAGE Open*, *13*(2), 1–17. https://doi.org/10.1177/21582440231181325
[26] Ege, A. A., & Erdil, E. (2023). Determinants of overlapping mismatch in the Turkish labour market. *Journal for Labour Market Research*, *57*, Article 29. https://doi.org/10.1186/s12651-023-00355-6
[27] Salas-Velasco, M. (2021). Mapping the (mis)match of university degrees in the graduate labor market. *Journal for Labour Market Research*, *55*, Article 14. https://doi.org/10.1186/s12651-021-00297-x

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).